الوضع في الحديث النبوي

أسبابه وعلاماته

دراسة تطبيقية

بقلم

الدكتور

عبد العليم بن فالح بن محمد الشقاري

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها

كلية أصول الدين بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

فاتحة البحث

الحمد لله الذى أوجب الصدق فى جميع الأمور، وحرم الكذب والبهتان والزور، ونهى عن الباطل والفجور، أحمده وأستعينه وأستغفره وأتوب إليه، وأصلى وأسلم على نبيه الهادى الأمين، القائل وهو — بعد الله — أصدق القائلين (إن كذباً على ليس ككذب على أحد، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[1]، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما كثيراً.

أما بعد: فلما كانت السنة النبوية الشريفة هى المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم، فهى المبينة له والمفصلة لجمله، بل هى التطبيق العملى للإسلام على يد رسول الإنسانية عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، ولما كانت السنة قد وصلت من الرفعة والشمول والكمال إلى درجة أغاظت أعداء الدين من أولئك الذين آمنوا باللسان وكفروا بالقلوب ... فدسوا فى الخفاء أحاديث مكذوبة وضعوها على النبى ﷺ، آملين أن تختلط بالثابت عنه، وساعدتهم على الوضع ظروف أحاطت بالأمة الإسلامية فى بعض فتراتها، من خلافات سياسية وجهل بالدين وأهدافه ومراميه إلى غير ذلك من الظروف التى تراكمت فأوجدت ركاماً من زيف الأفكار وقبيحها، وألصقت بالرسول ﷺ زوراً وبهتاناً، فأوجدت رد فعل من جانب العلماء

---

(١) رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه وسيأتى تخريجه أنظر هذا البحث ص ١١.

فاتحة البحث

الحمد لله الذى أوجب الصدق فى جميع الأمور، وحرم الكذب والبهتان والزور، ونهى عن الباطل والفجور، أحمده وأستعينه وأستغفره وأتوب إليه، وأصلى وأسلم على نبيه الهادى الأمين، القائل وهو — بعد الله — أصدق القائلين (إن كذباً على ليس ككذب على أحد، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[1]، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما كثيراً.

أما بعد: فلما كانت السنة النبوية الشريفة هى المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم، فهى المبينة له والمفصلة لجمله، بل هى التطبيق العملى للإسلام على يد رسول الإنسانية عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، ولما كانت السنة قد وصلت من الرفعة والشمول والكمال إلى درجة أغاظت أعداء الدين من أولئك الذين آمنوا باللسان وكفروا بالقلوب ... فدسوا فى الخفاء أحاديث مكذوبة وضعوها على النبى ﷺ، آملين أن تختلط بالثابت عنه، وساعدتهم على الوضع ظروف أحاطت بالأمة الإسلامية فى بعض فتراتها، من خلافات سياسية وجهل بالدين وأهدافه ومراميه إلى غير ذلك من الظروف التى تراكمت فأوجدت ركاماً من زيف الأفكار وقبحها، وألصقت بالرسول ﷺ زوراً وبهتاناً، فأوجدت رد فعل من جانب العلماء

---

(١) رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه وسيأتى تخريجه أنظر هذا البحث ص ١١.

المسلمين ، لكنها خلفت آثاراً سلبية في الأمة ، ولا زالت تعاني من مخلفاتها في العصر الحديث !.

نعم ... ففي العصر الحديث ، وفي هذه الفترة العصيبة والمنعطف التاريخي في حياة الأمة الإسلامية ، نادى بعض من يعيش على أنقاض مخلفات ماضية ، تدفعه خلفيات معينة إلى ترك السنة والاحتجاج بها ، مدعياً أن فيها الكثير من المصنوع والموضوع ، محاولا التشكيك في سلامتها ، وزاد الطين بلة ، وضغثاً على إبالة ما عانى به المسلمون في هذا العصر من ضعف في الثقافة الدينية الصحيحة عامة وعلم أصول الحديث ومصطلحه خاصة ، فاستولت الخرافة الكاذبة والمذاهب الفكرية المنحرفة على عقول الكثير ، فلو علم المنادي والمنادون ما قام به علماء الأمة من أدوار خالدة وجهود جبارة في مقاومة الوضع وتعريف الأمة به وتحذيرها منه لهان المصاب .

لهذا كله ، ولما رأيته من انتشار غريب للأحاديث الموضوعة بين الناس ، والأخذ بها على أنها قضايا مسلمة وأحاديث ثابتة ، مع أنها في أصلها موضوعة مكذوبة بل ومدونة بهذه الصفة في كتب الأحاديث الموضوعة .

فلما تهيأت هذه الأسباب رأيت أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع رغم علمي بكثرة الأبحاث والدراسات التي كتبت حوله ، فقد أطلعت على الكثير منها وحاولت البعد عن التكرار مع الإتيان بالجديد وخاصة فيما يتعلق بأمرين :

الأمر الأول : أسباب الوضع في الحديث النبوي ، ودراسة الدوافع النفسية والفكرية والإجتماعية التي حدت بالواضع أن يعمل هذا العمل المشين .

الأمر الثاني : العلامات والأدلة التي يمكن عن طريقها معرفة الحديث الموضوع ، سواء بواسطة اللفظ ذاته وما يدل عليه ، أو بمعرفة الظروف المحيطة بالحديث الذي ذكر فيه ... إلى غير ذلك .

فهذان الأمران — الأسباب والعلامات — حاولت أن أخوض في غمارهما بشيء من التبحر ، وبمزيد من التفصيل ، عن طريق استقراء عدد كبير من الأحاديث الموضوعة ودراسة مدلولاتها مع الأخذ بالإعتبار الحال الواضع والظرف الذي هو فيه .

وقد اخترت هذين الموضوعين من بين المواضيع الكثيرة التي يمكن طرقها والبحث فيها من عناصر الحديث الموضوع ، لأنها عصب هذا الموضوع وأساسه ، فإذا عرفنا الأسباب التي تحدوا بالواضع لإرتكاب جنايته ، وعرفنا صفات وعلامات هذه الجناية وشخصناها ، أمكننا بإذن الله القضاء على هذه الجريمة وهو المراد والمقصود .

ومما يميز هذه الدراسة — في نظري — الجانب التطبيقي فيها ، ألا وهو ذكر الأمثلة والتطبيقات من الأحاديث الموضوعة التي أوردتها .. على أنني أكتفي من الأمثلة بما يوضح المقام الذي أتحدث فيه .. ولم أرد إثقال البحث بإيراد الكثير من الأمثلة حينما يكون القليل كافياً في الدلالة على المقصود .

ولأجل الوصول إلى هذين الأمرين : الأسباب والعلامات وتجلية المراد منها ... كان لابد من إيراد مقدمة توضيحية جعلت لها باباً مستقلا ، يتضح به الكثير من معالم هذا البحث عن طريق شرح بعض المسائل التي تتعلق بالوضع في الحديث النبوي من حيث تعريف الحديث

الموضوع وحكم وضعه وحكم روايته وتاريخ نشأته ... وكل ذلك بشكل مختصر، وبما يناسب المقام.

فأما المقدمة: فهي ما نعيش في ظلاله الآن، وقد بينت فيها سبب اختيار الموضوع، والطريقة التي سأسير عليها في البحث ... وهي كالتالي:

الباب الأول:

الحديث الموضوع:

تعريفه: حكم وضعه، حكم روايته، تاريخ نشأته.

الباب الثاني:

أسباب الوضع في الحديث النبوي ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: السياسة

المطلب الثاني: الزندقة

المطلب الثالث: العصبية

المطلب الرابع: المنفعة

المطلب الخامس: الجهل

الباب الثالث:

علامات الوضع في الحديث النبوي ويشتمل على قسمين:

القسم الأول: علامات الوضع في السند.

القسم الثاني: علامات الوضع في المتن.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: فساد الحديث.

المطلب الثاني: مخالفته للمعلوم.

المطلب الثالث: ما يقترن بالحديث من قرائن جانبية.

المطلب الرابع: الملكة القوية.

ثم بعد ذلك دونت خاتمة مختصرة بينت فيها أهم نتائج هذا البحث.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أقدم شكري وامتناني لكل من ساعدني في إخراج هذا البحث. منذ كونه فكرة تعتلج في الصدر وتختمر في الذهن إلى كونه حقيقة واقعة ماثلة للعيان.

كما أسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يثقل به موازين حسناتي يوم ألقاه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب الأول

الحديث الموضوع

- تعريفه :
- حكم وضعه :
- حكم روايته :
- تاريخ نشأته :

الحديث الموضوع

— تعريفـــه :

[ا] الموضوع لغة : اسم مفعول من وضع الشيء يضعه ـ بالفتح ـ وضعا ، وتأتى وضع فى اللغة لمعانى عدة منها :

١ ـ الإسقاط : كوضع الشيء عن كاهله إذا أسقطه .

٢ ـ الترك : ومنه إبل موضوعه أى متروكة فى المرعى .

٣ ـ الافتراء والاختلاق : ومنه : وضع فلان هـــذه القصة أى إختلقها وافتراها[١] .

٤ ـ الإلصاق : قال ابن دحية [ت ٦٣٣] « الموضوع فى اللغة : الملصق ، يقال : وضع فلان على فلان كذا أى ألصقه به »[٢] .

[ب] أما فى اصطلاح المحدثين : فقد عرفه ابن الصلاح [ت ٦٤٣] بقوله : هو المختلق المصنوع[٣] ، وعرفه غيره بأنه هو : ما نسب إلى الرسول ﷺ إختلاقاً وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو يقره[٤] .

---

(١) انظر : أصول الحديث : للخطيب ص ٤١٣ عن القاموس المحيط للفيروز أبادى ج ٣ ص ٩٤

(٢) تنزيه الشريعة : لابن عراق ص ٥

(٣) علوم الحديث : لابن الصلاح ص ٨٩

(٤) أصول الحديث ص ٤١٣

والناظر فى المعانى اللغوية السابقة يراها كلها متواردة على هذا المعنى الاصطلاحى .

يقول الحافظ ابن حجر [ت ٨٥٢] : « والأول — أى الإسقاط — أليق بهذه الحيثية »[1] ولا أرى مانعاً أن يكون الموضوع مراداً به هذه المعانى كلها ، فهو مأخوذ من مجموعها ، ولا نقول مشتقا منها ، قال فى حاشية لقط الدرر « فهو مأخوذ لا مشتق ، لأن المعنى الاصطلاحى ليس مشتقا من المعنى اللغوى ، إذ معنـــاه اللغوى الحط أى حسا كما هو المتبادر ، وإطلاقه على الحط المعنوى تجوز كما يظهر »[2] .

ويقاس على معنى الحط ، سائر المعانى الأخرى .

التعريف به :

الموضوع شر الحديث الضعيف جملة وتفصيلا ، وأضعف الضعيف وأوهاه وقد وضعه العلماء آخر درجات الحديث ولقد سلك سلفنا الأماجد مسلكا فذا فى التعريف به ، بعد معرفتهم بعلاماته — التى ستأتى — فتارة يصرحون بوضعه فيقولون ، موضوع ، باطل ، كذب .

— وتارة يضعون الدليل مكان الحكم ، وقد وردت لهم عبارات فى ذلك منها[3] :

١ — قولهم فى الحديث : لا أصل له ، لا أصل له بهذا اللفظ ، ليس له

(١) توضيح الأفكار : للصنعانى ج ٢ ص ٦٨

(٢) حاشية لقط الدرر : للشيخ عبد الله السمين ص ٨١

(٣) انظر : المصنوع : للقارىء ، مقدمة المحقق : عبـــد الفتاح أبو غدة ص ٨ — ١٠ [بتصرف واختصار] .

أصل ، أو نحو هذه الألفاظ ، قال ابن تيمية [ت ٧٢٨] معناه : ليس له إسناد ، وما لا إسناد له لا صحة له ، وما لا صحة له فهو موضوع .

٢ — قولهم فى الحديث : لا أعرفه ، لم أقف عليه ، لم أجد له أصلا ، أو لا أعرفه بهذا اللفظ ، ونحو ذلك إذا قال ذلك أحد الحفاظ المعروفين ، ولم يتعقبه أحد ، كفى قوله فى الحكم عليه بالوضع .

٣ — قولهم فى الحديث : لا يصح ، لا يثبت ، لم يصح ، لا يثبت فيه شىء ، ونحو هذه التعابير ، إذا قيلت فى كتب الضعفاء أو الموضوعات : فالمراد أن الحديث موضوع .

وإذا قيلت فى كتب أحاديث الأحكام : فالمراد نفى الصحة الاصطلاحية عن هذا الحديث .

أصله ومصدره :

الحديث الموضوع يكون مصدره — عادة — من أربعة طرق[1] :

[١] قد يخترعه الواضع من نفسه ابتداء ، وينسبه إلى الرسول ﷺ وتكون معرفة أن أصله من واضعه ، إما بإقراره أنه هو الذى اختلقه من نسيج خياله ، أو ما ينزل منزلته : كأن يدعو الحديث إلى مبدأ يدعو إليه الوضاع ، أو نحو ذلك كأن تدل عليه قرينة الحال كما روى أنهم اختلفوا بحضرة أحمد بن عبد الله الجويبارى فى سماع الحسن من أبى هريرة

(١) انظر : الحديث النبوى : للصباغ ص ١٣٧ ، الموضوعات : لابن الجوزى ج ١ ص ٣٧ ، منهج ذوى النظر : للترمسى ص ٩٣

فروى لهم بسنده إلى النبي — ﷺ — أنه قال : سمع الحسن من أبي هريرة ! ! [١].

[ب] قد يأخذ الواضع كلام غيره فينسبه إلى النبي ﷺ ، ويكون الموضوع إما من كلام الصحابة كحديث « الغناء ينبت النفاق فى القلب . » قال ابن قدامه [ت ٦٢٠] : الصحيح أنه من كلام ابن مسعود[٢] ، أو من كلام التابعين كحديث « حب الدنيا رأس كل خطيئة » فهو مروى عن سعد بن مسعود الصدفي من قوله[٣] .

أو بعض قدماء الحكماء مثل الأطباء كحديث « المعدة بيت الداء » فقد روى عن الحارث بن كلده[٤] أو يكون من الإسرائيليات ، وما أكثره وأعظمه !

[ج] قد يهم الراوى فينسب كلام الغير إلى النبي ﷺ عن غير قصد وتعمد للوضع كحديث « ومن كثرت صلاته فى الليل حسن وجهه فى النهار »[٥] ولذا عده بعضهم فى حكم المدرج .

[د] قد يعمد الواضع أحيانا إلى تركيب سند قوى لحديث ضعيف أو يكذب فى الإسناد فيروى عن من لم يسمع عنه بلفظ صريح فى السماع مثل : « حدثنى أو سمعت » ونحو ذلك .

---

(١) فتح المغيث : للسخاوى ج ١ ص ٢٤٨

[٢] مجلة أضواء الشريعة : العدد ٦ ، بحث : الفوائد الموضوعة : للكرمى ص ٢٤٣

[٣] الأسرار المرفوعة ص ١٧٩

[٤] المصنوع .. للقارى ص ١٣٨

[٥] انظر : توضيح الأفكار : للصنعانى ج ٢ ص ٨٩ ، ٨٨

حكم وضعه :

قال النووى [ت ٦٧٦] فى شرحه على صحيح مسلم « وقد أجمع أهل الحل والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس ، فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحى والكذب عليه كذب على الله تعالى ، قال تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى »[١] ، [٢]

وقد بين النبي ﷺ حكم وضعه ، وتوعد بالعقاب الشديد والعذاب الأليم لمن فعل ذلك ، حيث قال [حدثوا عنى ولا حرج ، بلغوا عنى ولو آية ، إن كذبا على ليس كـكذب على أحد ، — روايات متعددة جاء فى نهايتها كلها — ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار][٣] وقد حكى عن بعض الحفاظ أنه قال « لا يعرف حديث أجتمع على روايته العشرة المبشرون بالجنة إلا هذا ، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا »[٤] وقد رواه ابن الجوزى [ت ٥٩٧] عن واحد وستين

---

[١] سورة النجم الآيتان ٤ ، ٣

[٢] صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٧٠

[٣] هذا الحديث رواه البخارى فى صحيحه فى مواضع متعددة منها كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي ﷺ [١٩٩/١ — ٢٠٢ رقم ١٠٦ — ١١٠] وغير ذلك من المواضع ، ورواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الزهد باب التثبت فى الحديث [٢٢٩٨/٤ — ٢٢٩٩ حديث رقم ٣٠٠٤/٧٢] .
كما رواه بهذه الألفاظ وغيرها عدد كثير من أهل العلم ، مما لا مجال لذكرهم هذا .

[٤] قواعد التحديث للقاسمى ص ٧٢

صحابيا ، وسرد تلك الروايات فى مقدمة موضوعاته[١] ، بل قال ابن دحية [ت ٦٣٣] « قد أخرج من أربعمائة طريق »[٢] . ولهذا قال ابن الصلاح [ت ٦٤٣] « وليس فى الأحاديث ما فى مرتبته من التواتر »[٣] فيكون مادل عليه من حكم الوضع والكذب ضرورى العلم قطعى الثبوت ومعنى قوله ﷺ [فليتبوأ] أى ليتخذ له منزلا ، يعنى : فإن الله يبوؤه ، والتعبير هذا بصيغة الأمر ؛ للتهديد والإهانة ، وهو أبلغ من مجرد الإخبار .

١ — من أجل ماتقدم بيانه وتفصيله قال جماهير العلماء من سلف الأمة وخلفها بتحريم الكذب على الرسول ﷺ والتغليظ فيه ، فهو فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ، بل هو من أكبر الكبائر ؛ لأنه توعد عليه بعذاب فى الآخرة ، قال الإمام الغزالى [ت ٥٠٥] « الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر التى لا يقاومها شيء »[٤] ولكن لايكفر بهذا الكذب إلا أن يستحله ، أو يكون محللا لحرام أو محرماً لحلال يقول الحافظ الذهبى « إن كان فى الحلال والحرام يكفر إجماعا ، وإن كان فى الترغيب والترهيب فلا يكفر عند الجمهور[٥] » .

٢ — قال أبو محمد الجوينى [ت ٤٣٨] — والد أبى المعالى [ت ٤٧٨] يكفر متعمد الكذب على رسول الله ﷺ ، حكى عنه ابنه أبو المعالى

[١] انظر : الموضوعات : لابن الجوزى ج ١ ص ٥٦ — ٩٤
[٢] الأسرار المرفوعة : للقارىء ، مقدمة المحقق ص ١٦
[٣] نفس المصدر السابق ص ١٦
[٤] الحديث النبوى : للصباغ ص ١٣٦
[٥] حاشية لفظ الدرر : للسمين ص ٨٥

أنه كان يقول فى دروسه « من كذب على رسول الله ﷺ عمداً كفر وأريق دمه »[١] وقد تبعه على ذلك طائفة منهم الإمام ناصر الدين ابن المنير من أئمة المالكية[٢] [ت ٦٨٣] ، ويستدلون لذلك بقوله تعالى : « فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بآياته إنه لايفلح المجرمون »[٣] فسوى بين الكذب على الله وتكذيبه ، ولا شك أن تكذيبه كفر ، والكذب على الرسول ﷺ كالكذب على الله ولأنه قد يكذب مايرفع الحكم الضرورى — على القول بنسخ المتواتر المفيد للعلم الضرورى بالآحاد الذى قدر وضع الراوى له — ورفع الحكم الضرورى كفر ؛ لأنه تكذيب للشارع ، ولأن الكذب فى الشريعة يدل على الاستهانة بها والاستخفاف بشأنها[٤] .

وما ذكره الجوينى هو إجتهاد منه محتمل للخطأ ، لاسيما مع مخالفته للاجماع ، قال ولده أبو المعالى : « إنه لم يره لأحد من الأصحاب ، وإنه هفوة عظيمة »[٥] لأنا لا نكفر أحداً من أهل الملة بذنب أو تكبه ، إذا لم يصرح الشارع بتكفيره عليه .

٣ — قال بعض الكرامية ، وتبعهم على ذلك بعض المتصوفة : بجواز وضع الحديث فى باب الترغيب فى الطاعة والتنفير والترهيب من المعصية دون مايتعلق به أحكام شرعية .

[١] صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٦٩
[٢] انظر : تحذير الخواص : للسيوطى ص ٦٥
[٣] سورة يونس آية ١٧
[٤] انظر : توضيح الأفكار : للصنعانى ج ٢ ص ٨٨
[٥] حاشية لفظ الدرر ص ٨٥ ، الحديث النبوى ص ١٣٦

قالوا ذلك جاهلين أو متجاهلين بأن الترغيب والترهيب داخلان فى الأحكام الشرعية، حيث يتعلق بهما أحكام شرعية، واستدلوا بما روى فى الحديث [من كذب على متعمداً ليضل به الناس فليتبوأ مقعده من النار][1].

قالوا فتحمل الروايات المطلقة على هذه المقيدة فتقيدها، ورد: بأن

---

[1] الحديث ورد بهذه الزيادة عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم مثل عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وعمرو بن حريث ويعلى بن مرة وأقوى هذه الروايات ما ورد عبد الله بن مسعود.. ولهذا سأتحدث عنها بالتفصيل فقد روى البزار فى مسنده كما فى كشف الأستار فى كتاب العلم باب التحذير من الكذب على رسول الله ١ / ١١٤ حيث رقم ٢٠٩ كما رواه ابن عدى فى الكامل فى الضعفاء فى المقدمة ١/٢٠ ورواه أبو نعيم فى الحلية فى ترجمة عمرو بن شرحبيل ٤/١٤٧ جميعهم من طرق إلى يونس ابن بكير عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله.. به مرفوعا.

وقال ابن عدى: وهذا الحديث اختلفوا فيه على طلحة بن مصرف فمنهم من أرسله.. ويونس بن بكير جود إسناده.

وقد ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد فى كتاب العلم ١/١٤٤ عن عبد الله به ثم قال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، قلت: وهو عند الترمذى والنسائى دون قوله [ليضل به الناس].

وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح ١/٢٠٠ بعد أن أورد هذا الحديث عن عبد الله [وقد اختلف فى وصله وإرساله، ورجح الدارقطنى والحاكم إرساله].

هذه روايات ضعيفة قال فيها ابن الجوزى [ت ٥٩٧] لا تصح[1] فلا تصلح للاستدلال ولا تقيد المتواتر، وعلى فرض صحتها، فاللام هنا لا يلزم منها التعليل، بل قد تكون للعاقبة كما فى قوله تعالى: « ليكون لهم عدواً وحزناً »[2] أو تكون الكلمة كلها (ليضل الناس) مؤكدة نحو: « فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس »[3] وحمل بعضهم حديث [من كذب...] على من قال ساحر أو مجنون، وهو احتمال بعيد عن الصواب، إذ اللفظ شامل.

وقالوا إنما قال [من كذب على] ونحن نكذب له لا عليه وهذا جهل منهم باللسان؛ لأنه كذب عليه فى وضع الأحكام، فان المندوب والمكروه قسمان منه[4]، وقالوا معللين لفريتهم إن أحاديث الترغيب والترهيب تكررت على الأسماع وسقط وقعها، وما هو جديد فوقعه أعظم!!.

قال الإمام الغزالى [ت ٥٠٥] « وهذا هوس؛ إذ ليس هذا من الأغراض التى تقاوم محذور الكذب عليه ﷺ.. فلا يقاوم خيره شره أصلا »[5].

---

[1] أنظر: الموضوعات لابن الجوزى ج ١ ص ٩٦

[2] سورة القصص آية ٨

[3] « الأنعام آيه ١٤٤

[4] أنظر فتح المغيث: للسخاوى ج ١ ص ٢٨٨

[5] قواعد التحديث ص ١٥٢ عن الاحياء: للغزالى ج ٣ ص ١٦٨

عقوبة الواضع :

أما عقوبة الواضع فى الدنيا ، فقد قيل إن النبى ﷺ حكم بها ، حيث روى عنه أنه قال فيمن كذب عليه « اذهبا فإن أدركتماه فاقتلاه »[١] لكنها رواية ضعيفة وفيها مقال[٢] ، أما حكمها فليس فيه مقال ، ويعضده ويقويه ما رواه ابن التيمى عن أبيه أن علياً رضى الله عنه قال فى من كذب على النبى ﷺ « تضرب عنقه »[٣] وجدير بمن كذب على رسول الله أن يلق ذلك المصير الدنيوى ، فقد أخبر الصادق المصدوق أن مصيره فى الآخرة إلى النار .

وقد تواترت الأخبار من التابعين على هذا الحكم ، فهذا يحيى بن

---

[١] الحديث ورد بعدة طرق .. وكلها ضعيف جداً لا تقوم به حجة ، فرواه الطبرانى فى المعجم الأوسط ٥٩/٣ حديث رقم ٢١١٢ بالسند إلى عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو .. فذكر قصة لرجل كذب على رسول الله ﷺ فقال لأبى بكر ، وعمر : انطلقا إليه فإن وجدتماه حياً فاقتلاه .. الحديث .

ثم قال الطبرانى : لم يروه عن عطاء إلا وهيب .. قلت : وفى إسناده عطاء وقد اختلط فى آخر عمره ، ووهيب روى عنه بعد الاختلاط [أنظر الكواكب النيرات ص ٣٢٧] .

كما روى هذا الحديث ابن الجوزى فى مقدمة كتابه الموضوعات من طرق أخرى وكلها ضعيفة [أنظر الموضوعات ٥٥/١ — ٥٦

[٢] أنظر : مباحث فى تدوين السنة : للجبوزى ص ١٤

[٣] تحذير الخواص : للسيوطى ص ١١٤

معين [ت ٢٣٣] لما ذكر له حديث « من عشق وعف وكتم فمات مات شهيداً »[١] وهو من رواية سويد الأبيارى ، قال : لو كان لى فرس ورمح غزوت سويداً[٢] وقال الشعبى [ت ١٠٤] وهو يخاطب كاذبين « لو كان لى عليكم سبيل ولم أجد إلا تبراً لسبكته ثم غللتكما به »[٣] .

توبة الواضع وحكم روايته بعدها :

لا خلاف بين العلماء أن توبة الواضع مقبولة ، فمن تاب تاب الله عليه « ومن تاب وآمن وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً »[٤] ولكن مع قبول توبته هل تقبل روايته أم لا ؟ يرى الإمام أحمد [ت ٢٤١] وأبو بكر الحميدى [ت ٢١٩] شيخ البخارى وغيرهم أنه لا تقبل روايته أبداً ، قال أبو بكر الصيرفى [ت ٤٦٦] « كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر »[٥] واختار النووى [ت ٦٧٦] القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته ، وحاله كحال الكافر إذا أسلم[٦] .

وذهب أبو المظفر السمعانى [ت ٤٨٩] إلى أن من كذب فى خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من روايته[٧] .

[١ ، ٢] تحذير الخواص ص ١١٢

[٣] نفس المصدر السابق ص ٦ عن ابن عدى فى الكامل .

[٤] سورة الفرقان آية ٧

[٥] صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٦٩

[٦ ، ٧] نفس المصدر ج ١ ص ٧٠

حكم روايته :

اتفق العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع ، فلا تحل روايته لأحد علم حاله وعرف أنه موضوع ، فى أى علم كان سواء فى الأحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب ، إلا مبينا حاله ومصرحاً بأنه موضوع ، يقول الإمام مسلم [ت ٢٦١] « إن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين ، أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه .. وأن يتقى منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع ، والدليل على أن الذى قلناه هو اللازم دون غيره ، قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا »[١] وقوله : « ممن ترضون من الشهداء »[٢] فدل بما ذكر من الآيتين أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن شهادة غير العدل مردودة »[٣] أهـ .

وإذا كان خبر الفاسق ساقطاً وشهادة غير العدل مردودة لم تجز رواية خبرهم وشهادتهم ، أما من السنة فها هو ﷺ يصرح بذلك فى حديثه المشهور [من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين][٤] فقوله [يرى] بضم الياء : بمعنى يظن ، وفى الكذابين

---

[١] سورة الحجرات آية ٢
[٢] « البقرة آيه ٢٨٢
[٣] صحيح مسلم شرح النووى ج ١ ص ٦٠—٦١
[٤] رواه مسلم فى صحيحه فى المقدمة باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ١/٩ بإسنادين مختلفين إلى كل من سمرة بن جندب والمغيرة ابن شعبة رضى الله عنهما قالا .. فذكره .

روايتان : فتح الباء على إرادة التثنية وكسرها على إرادة الجمع[١] ، وكفى بهذا الوعيد الشديد فى حق من روى حديثاً يظن أنه كذب ، فضلا عن أن يروى ما يعلم كذبه ولا يبينه ، فقد جعل ﷺ المحدث بذلك مشاركا للكاذب فى وضعه ، يقول حبيب بن ثابت [ت ١١٩] « من روى الكذب فهو الكذاب »[٢] ونعلم مما تقدم ما هو حكم الكذاب ومصيره يقول ﷺ [من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار][٣] .

هذا فيمن روى الموضوع عالماً بحاله ساكتاً عليه ، أما غيره ممن روى الحديث الموضوع ففيه تفصيل :

فإن من روى حديثاً موضوعاً فلا يخلو من أحد أمور ثلاثة : إما أن يجهل أنه موضوع ، وإما أن يعلم بوضعه بواحد من طرق العلم به ، وهذا إما أن يقرن مع روايته تبيان حاله ، وإما أن يرويه من غير بيان لها ،

= ورواه الترمذى فى سننه فى كتاب العلم باب ما جاء فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب ٥/٣٦ حديث رقم ٢٦٦٢ بالسند إلى المغيرة ابن شعبة .. فذكره ثم قال : هذا حديث حسن صحيح .

كما رواه ابن ماجه فى سننه فى المقدمة باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب ١/١٤—١٥ حديث رقم ٣٨—٤٠ عن على وسمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضى الله عنهم .. به مرفوعا إلى رسول الله ﷺ .

(١) تنزيه الشريعة : لابن عراق ص ٨
(٢) فتح المغيث : للسخاوى ج ١ ، ص ٢٧٥
(٣) متفق عليه ، وقد تقدم تخريجه ص ٥٥

فأما الأول : وهو من يجهل أنه موضوع ، فلا إثم عليه إن شاء الله[1] وإن كنا نعتقد أنه مقصر فى البحث عنه ، لكن لا يؤمن عليه العقاب فى تركه البحث عن حال ما يحدث به ، لاسيما وقد قال ﷺ [كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع][2] ويقول الإمام مالك [ت ١٧٩] « إعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع ، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع »[3] بل بالغ ابن حبان [ت ٣٥٤] فعقد فصلا فى صحيحه فى ذكر إيجاب دخول النار لمن نسب إلى المصطفى ﷺ حديثاً وهو غير عالم بصحته ثم ساق بسنده حديث [من قال على ما لم فليتبوأ مقعده من النار][4] ولعل هذا الحديث المطلق مقيد بروايات [متعمداً] والله أعلم ، ثم إن هناك فرق بين من يستطيع الكشف عن حال الحديث وبين من لا يستطيع ، فالحكم يختلف تبعاً لاختلاف الاستطاعة .

---

(١) أنظر : توضيح الأفكار : [الحاشية] ج ٢ ص ٧٣ ، المصباح : للاندجانى ص ٩٦

(٢) رواه مسلم فى صحيحه فى المقدمة باب النهى عن الحديث بكل ما سمع ١٠/١ ورواه أبو داود فى سننه فى كتاب الأدب فى التشديد فى الكذب ٢٦٥/٥ — ٢٦٦ حديث رقم ٤٩٩٢ عن أبى هريرة رضى الله عنه .. مرفوعا ، واللفظ لأبى داود .

(٣) مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة : للألبانى ص ١٠

(٤) رواه ابن حبان فى صحيحه ، كما فى الاحسان .. لابن بلبان باب الاعتصام بالسنة فصل .. (١١٧/١ عن أبى هريرة رضى الله عنه .. به والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب العلم باب إثم من كذب =

وأما الثانى : وهو من يعلم وضعه ويبين حاله فلا شىء عليه ؛ إذ قد أمن ما كان يخشى منه وهو علوقه فى الأذهان منسوباً إلى الرسول ﷺ أما إذا كانت روايته له قاصداً بها إبانة حاله ، فهذا مأجور لنفيه الدخيل عن الحديث الشريف وتنبيه الناس عليه ، فهو من عدول خلف الأمة ومن خيارها الذين امتازوا عمن سواهم بأنهم ينفون عن حديث رسول الله ﷺ تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .

وأما الثالث : وهو من رواه من غير بيان لحاله مع علمه بأنه موضوع فهو مأزور وآثم ، سواء ذكر إسناد الموضوع أم لا ؛ إذ لا يكتفى بإيراد الإسناد فى هذا الزمان ، بل لابد من التصريح بأنه موضوع وكذب على الرسول ﷺ ، فذكر الإسناد وعدمه سواء ، يقول السخاوى [ت ٩٠٢] « ولا تبرأ العهدة فى هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده — أى الموضوع — لعدم الأمن من المحذور به ، وإن كان صنعة أكثر المحدثين فى الأعصار الماضية »[1] وهذا فى عصر السخاوى فى القرن التاسع فما بالك بعصرنا الحاضر ؟! فقد كانت طريقة الاكتفاء بالإسناد معروفة لدى القدماء ؛ لأن علماء عصرهم يعرفون الاسناد ، فتبرأ ذمتهم من العهدة بذكر السند ، أما عصرنا هذا فقد سرت العدوى فيه من إضاعة الإسناد إلى إضاعة المتون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

= على النبى ﷺ ١٠٩/١ حديث رقم ١١٩ بالسند إلى سلمة بن الأكوع . به مرفوعا ، بلفظ [من يقل على ما لم أقل ..] .

(١) فتح المغيث .. للسخاوى ١٧٥/١

عقوبة من روى الحديث الموضوع فى الدنيا :

أما عقوبة من روى الحديث الموضوع فى الدنيا فقد أجاب ابن حجر [ت ٨٥٢] على سؤال ورد إليه ونصه كالتالى : لنا إمام يروى أحاديث لا يبين مخرجها ولا رواتها فما الذى يجب عليه ؟ فأجاب : « من فعله وهو ليس من أهل المعرفة بالحديث ، ولم ينقلها عن عالم بذلك ، فلا يحل له ومن فعله عزر عليه التعزير الشديد .. ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه »[1] هذا فيمن روى حديثاً مجهول الحال فضلا عن أن يكون موضوعاً ، أما عن الموضوع بالذات فقد كتب البخارى [ت ٣٥٦] على ظهر كتاب ورده فيه سؤال علة حديث مرفوع وهو موجوع ، فكتب [من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل][2] .

حكم العمل به :

العمل بالحديث الموضوع حرام بالإجماع ؛ لأنه ابتداع فى الدين بما لم يأذن به الله ، يقول ﷺ [وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة][3] ويقول [من أحدث فى أمرنا ما ليس منه ، ، ، ،

---

(١) قواعد الحديث : للقاسمى ص ١٦١ عن الفتاوى الحديثية : لابن حجر ص ٣٢

(٢) تحذير الخواص : للسيوطى ص ١١٠

(٣) هذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة ٥٩٢/٢ رقم ٨٦٧/٤٣ ورواه النسائى فى سننه فى كتاب صلاة العيدين باب كيف الخطبة ١٨٨/٣-١٨٩ حديث رقم ١٥٧٨ كما رواه =

فهو رد][1] هذا فى الأمور الدينية التعبدية ، أما فى الأمور الدنيوية : فالعمل به على أنه عن الرسول ﷺ حرام أيضاً ، أما على غير ذلك فحكمه يختلف باختلاف تلك الأعمال ، وتنطبق عليه الأحكام الشرعية والقواعد المرعية . والله أعلم .

= الدرامى فى سننه فى المقدمة باب فى كراهية أخذ الرأى ٦٩/١ جميعهم بالسند إلى جابر بن عبد الله . فذكر خطبة للنبى ﷺ وفيها هذا اللفظ . واللفظ لمسلم .

[1] الحديث رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٣٠١/٥ رقم ٢٦٩٧ ورواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ١٣٤٣/٣ رقم ١٧١٨/١٧ كلاهما عن عائشة رضى الله عنها . بهذا اللفظ ، مرفوعا إلى رسول الله ﷺ .

تاريخ نشأته

الكذب من حيث هو آفة اجتماعية ، بل مرض وبائى وجد فى المجتمعات البشرية ونشأ بنشأتها ، وجاءت الرسالات الإلهية لتخليصها منه ومن أمثاله من الصفات السيئة والأخلاق الذميمة ، وظل الصراع قائماً بين الحق والباطل إلى أن جاء خاتم الرسل ، وأظهر الله على يديه خير أمة أخرجت للناس ، فلقد ربى ﷺ صحابته على الطهر والنقاء ، والصدق والإخلاص قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين »(١) وقال عز وجل « إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون »(٢) بل قد جعل ﷺ من آيات المنافق الثلاث « إذا حدث كذب »(٣) هذا فى الكذب من حيث هو فما بالك بالكذب على الله ورسوله ، إن الأمر — بلا شك — لأدهى وأمر .

من هنا قال أنس رضى الله عنه « ت ٩٣ » حين حدث بحديث فقال له رجل « أسمعت هذا من رسول الله ؟ قال : نعم ، أو حدثنى من لم

(١) سورة التوبة آية ١١٩ .

(٢) سورة النحل آية ١٠٥ .

(٣) الحديث رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب الإيمان باب علامة المنافق ج ١ ص ٨٩ حديث رقم ٣٣ وفى مواضع أخرى ، كما رواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الإيمان باب بيان خصال المنافق ج ١ ص ٧٨ حديث رقم ١٠٧ / ٥٩ كلاهما بالسند إلى أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان » .

يكذب ، والله ما كنا نكذب ، ولا كنا ندرى ما الكذب »(١) وكيف يكذبون أو يدرون ما الكذب ؟ وقد دوى فى أسماعهم قول الرسول ﷺ « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[٢] هذا من جهة الصحابة رضوان الله عليهم ، أما المنافقون والذين فى قلوبهم مرض فقد كانوا زمن رسول الله ﷺ أذل من أن يكذبوا ، لأنهم يخشون أن ينزل الوحى بفضيحتهم « يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما فى قلوبهم »[٣] .

فتخلص مما تقدم أن السنة زمن الرسول ظلت طاهرة مصونة .

أما ما يرجحه أحمد أمين « ت ١٣٧٣ » حيث يقول « ويظهر أن هذا الوضع حدث فى عهد الرسول ﷺ »(٤) ، معتمداً فى ذلك على قصة أوردها ابن الجوزى « ت ٥٩٧ » فى موضوعاته سبباً للحديث المتقدم « من كذب » وقد تقدمت الإشارة إلى بعض من خرجها وبيان أنها ضعيفة جداً فى جميع رواياتها(٥) فهو ظن ليس فى محله ؛ إذ أن ما يثبته الواقع والتاريخ خلاف ذلك ، فلو حصل ما استظهره لاشتهر بين الناس لبشاعته جداً ، خاصة وقد نقل الصحابة عنه ﷺ كل شىء حتى تنعله

(١) السنة ومكانتها : للسباعى ص ٩٢ عن مفتاح الجنة للسيوطى ص ٢٥ .

(٢) متفق عليه وقد تقدم تخريجه ص ١١ .

(٣) سورة التوبة آية ٦٤ .

(٤) مباحث فى تدوين السنة : للجبورى ص ١٠ .

(٥) تقدم فى مبحث « عقوبة الواضع » ص ١٥ .

وترجله . أما ما روى فى سبب الحديث فهو واهى المتن ساقط السند[١] ولا يقوم حجة ولا يعارض السبب المعقول للحديث وهو أنه قال ذلك عندما طلب من صحابته الكرام أن يبلغوا عنه مايسمعون ، فهاهو يقول « بلغوا عنى ولو آية ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[٢] وفى رواية أخرى « فى حديث آخر » أخبر أنه سيكذب عليه فيما بعد حيث قال « سيكون فى آخر أمتى أناس يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم »[٣] .

وحين لحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى ، وجاء من بعده أبو بكر وعمر تشدوداً فى قبول رواية الحديث ، ويمكن الاستئناس لذلك بقصة الجدة مع أبى بكر وأبى موسى الأشعرى مع عمر[٤] رضى الله عنهم أجمعين ، وإذا أضفنا إلى ذلك تواجد الصحابة وقرب الناس من زمن الرسالة أدركنا أن شيئاً من الوضع لم يحدث فى ذلك العصر ، إلا أن عهدهما كان عهد اتساع المملكة الإسلامية ودخول الناس — بما فيهم البر والفاجر — فى دين الله أفواجا ، مما كون النواة الأولى وحجر الأساس لما نتحدث عنه الآن .

---

(١) أنظر ص ١٨ من هذا البحث .

(٢) سبق تخريج هذا الحديث ، أنظر ص ١٢ .

(٣) رواه مسلم فى صحيحه فى المقدمة باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١ / ١٢ حديث رقم ٦ / ٦ ورواه الإمام أحمد فى مسنده ٢ ص ٣٢١ كلاهما بالسند إلى أبى هريرة رضى الله عنه . به مرفوعاً ، واللفظ لمسلم .

(٤) أنظر : المصباح ص ٧ .

فى عهد عثمان رضى الله عنه وفى أواخره بالذات ، بدأت قلوب أعداء الله تغلى كالمراجل وأخذت ترمى بالحمم ، فقد نشط أصحاب ابن سبأ اليهودى ومن وافقه من مجوس ، ففى هذا الوقت نجد عبد الرحمن ابن عديس يضع حديثاً على لسان الرسول ﷺ عن ابن مسعود فى ذم عثمان رضى الله عنه وهو « عن ابن عديس عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ « ألا إن عثمان أضل من عبيدة على بعلها »[١] فهذا من أوائل الأحاديث الموضوعة ، وعلى الرغم من ظهور تلك البوادر إلا أنه لا يكاد يذكر لقلته ، نظراً لقرب الناس من عهد الرسول ﷺ ووجود الصحابة الذين يذبون عن حياض السنة ، لكن الفتنة أخذت تزداد يوماً بعد يوم إلى أن أودت بذى النورين رضى الله عنه وأرضاه ، ومع إطلالة أول قطرة من دم الشهيد أطل الوضع بوجهه القبيح على الأمة وبدى واضحاً للعيان ، لكن عليا رضى الله عنه قابل هذا الأمر بحزم وعزم صارمين فشدد فى رواية الحديث قائلا « كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعنى الله بما شاء منه ، وإذا حدثنى غيره استحلفته ، فإذا حلف لى صدقته »[٢] .

وظل الأمر على ذلك حتى أستشهد عام أربعين للهجرة ، وعندها أصبح المجال خصباً لوضع الأحاديث ، حتى قرر العلماء واعتبروا أن

---

(١) أنظر : اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للسيوطى ج ١ ص ٣١٨ .

(٢) السنة قبل التدوين : للخطيب ص ١١٦ عن تذكرة الحفاظ : للذهبى ج ١ ص ١٠ .

سنة أربعين هى الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها وبين التزيد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والإنقسامات الداخلية ، فقد وضع بعض من لاخلاق لهم أحاديث لنصرة تلك الفرق ورؤسائها فكان أول معنى طرقه الوضاعون فى الحديث هو فضائل الأشخاص ، وكان أول من فعل ذلك طوائف الشيعة والرافضة ، يقول ابن أبى الحديد وهو شيعى مشهور « ت ٦٥٦ » « إن أصل الأكاذيب فى أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة ، فإنهم وضعوا فى مبدأ الأمر أحاديث مختلفة فى صاحبهم ، حملهم على وضعها عداوة خصومهم ، فلما رأت البكرية ماصنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث فى مقابلة هذه الأحاديث[١] .

هكذا شهد شاهد من أهلها أن الشيعة هم أول من إنغمس فى حمأة الوضع ، ثم تبعهم جهال أهل السنة على ذلك ، فيكون العراق — منبع الشيعة — هو أول بيئة نشأ فيها الوضع ، وقد أشار إلى هذا أئمة الحديث كالزهرى « ت ١٢٤ » حيث كان يقول : « يخرج الحديث من عندنا شبراً ، فيرفع إلينا من العراق ذراعاً[٢] » وكان الإمام مالك يسمى العراق دار الضرب ، أى تضرب فيها الأحاديث ، وتخرج إلى الناس ، كما تضرب الدراهم وتخرج للتعامل »[٣] وذلك مما أفقد الثقة فى أحاديث العراقيين كلها ، يقول الإمام مالك « ت ١٧٩ »

(١) الحديث النبوى : للصباغ ص ٢٣ .
(٢) السنة ومكانتها : للسباعى ص ٩٣ .
(٣) نفس المصدر السابق ص ٩٣ .

« نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب : لا تصدقوهم ولا تكذبوهم »[١] وفى هذه الأجواء المكفهرة ، المليئة بالأحقاد والمنازعات وجد أعداء الإسلام الجو الذى يتنفسون فيه ، وجدوا ستاراً يحجبهم ، فعملوا فى الخفاء تحت شعارات متعددة ، ودسوا سمومهم وأكاذيبهم ، ومع مسيرة الزمن ، وابتعاد الأمة عن خير القرون ، نشأت أسباب أخرى أضافت ركاماً آخر من الموضوعات ، ففتحت صفحات سوداء فى تاريخ الوضع ، فأخذت رقعته تتسع ، وروافد مستنقعاته تتكاثر ، مما سنعرفه مفصلا فى أسباب الوضع . . فى الباب الثانى . . إن شاء الله .

(١) السنة قبل التدوين : للخطيب ص ١٩٤

الباب الثاني

أسباب الوضع في الحديث النبوي

- المطلب الأول : السياسة
- المطلب الثاني : الزندقة
- المطلب الثالث : العصبية
- المطلب الرابع : المنفعة
- المطلب الخامس : الجهل

أسباب الوضع في الحديث النبوي

كل عمل يقوم به الإنسان — أيا كان — لابد له من دوافع داخلية أو خارجة ، تحمله على ذلك ، كذلك الوضع في الحديث النبوي ، وعند تتبع التسلسل التاريخي لنشأة الوضع — كما تقدم — واستقراء تراجم الوضاعين وموضوعاتهم — كما سيأتي — يتبين لنا من مجموعها أسباب ودوافع للوضع نشأت تباعاً ، تبعاً للتطور التاريخي للأمة الإسلامية بدءاً بالخلافات السياسية ، ويمكن حصرها في المطالب الآتية: السياسية، الزندقة ، العصبية ، المنفعة ، وتفصيل أبعادها فيما يأتي :

المطلب الأول

السياسة

كانت السياسة — ولا زالت ، قاتلها الله — عاملا أساسياً في تفريق صفوف الأمة ، وها هي الآن تعتبر السبب الرئيس في الوضع ، فحين وقع الخلاف بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمير الشام معاوية بن أبي سفيان — رضي الله عنهما — ألبس العامة هذا الخلاف الطابع الديني ، فركبوا الصعبة والذلول في التحديث عن الرسول ﷺ — كما قال ابن عباس رضي الله عنهما[1] — يقول الدكتور مصطفى السباعي [ت ١٣٨٤] « ومن الأسف أن هذا الإنقسام إتخذ شكلا دينياً كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام ، فلقد حاول كل

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه : صبحي الصالح ص ٢٦٧

حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة ، وطبيعى ألا يكونا مع كل حزب يؤيدانه فى كل مايدعى ، فعمل بعض الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته ، وأن يحملوا نصوص السنة ما لا تتحمل ، وأن يضع بعضهم على لسان الرسول ﷺ أحاديث تؤيد دعواهم بعد أن عز عليهم مثل ذلك فى القرآن »[1] .

وأقطاب الخلاف فى هذا المضمار : ثلاثة هم : الشيعة والخوارج وجهلة أهل السنة .

١ — الشيعة :

وهم أصل الوضع ومبدؤه ، شايعوا علياً رضى الله عنه فخصوه بجل موضوعاتهم ، فوضعوا له من المناقب المزعومة ماهو برىء منه ، وفضائله الصحيحة كثيرة ، غير أن الرافضة لا تقنع ، فوضعت له ما يضع لا مايرفع[2] — كما قال ابن الجوزى [ت ٥٩٧] — وأشهر مثال لوضعهم قصة الوصية فى غدير خم ، وتتلخص فى أن الرسول ﷺ أخذ بيده وقال « هذا أخى ، ووصي والخليفة من بعدى »[3] ولم يكتفوا بذلك ، بل أشركوا آله معه فى تلك السخافات ، كقولهم فى رواياتهم عن الرسول ﷺ « أنا وفاطمة والحسن والحسين فى حظيرة القدس ، فى

(١) السنة ومكانتها : السباعى ص ٨٩

(٢) السنة قبل التدوين : للخطيب ص ١٩٦ عن المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبى ص ٤٨٠

(٣) انظر : المنار المنيف لابن القيم ٥٧

قبة بيضاء وسقفها عرش الرحمن »[1] ورغبة منهم فى إضلال أهل السنة أخذوا يدسون موضوعات أخر فى مواضيع أخرى ، يقول حماد بن سلمة [ت ١٦٧] عن شيخ لهم « كنا إذا إجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً ، ونحتسب الخير فى إضلالكم »[2] ولذا قال شريك القاضى [ت ١٧٧] — وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال — « أحمل عن كل من لقيت ، إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً »[3] ويقول ابن تيمية [ت ٧٢٨] « وليس فى أهل الأهواء أكثر كذباً من الرافضة »[4] .

٢ — الخوارج :

وهم الذين خرجوا على الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه بعد موقعة صفين إبان التحكيم وقالوا : لا حكم إلا لله ، وتكاد تجمع مصادر الحديث على أنهم أقل أهل البدع وضعاً للحديث ؛ لأنهم يرون كفر مرتكب الكبيرة ، ولا شك أن الكذب كبيرة كبيرة ، بالإضافة إلى شدة تدينهم وورعهم ، وشدتهم وصرامتهم فقد كانوا عرباً خلصاً أجلافاً[5] يقول شيخ الإسلام ابن تيميه [ت ٧٢٨] « إن الخوارج لا يكادون يكذبون ، بل هم من أصدق الناس حديثاً مع بدعتهم

(١) الموضوعات : لابن الجوزى ج ٢ ص ٣

(٢) فتح المغيث : للسخاوى ج١ ص ٢٤٠

(٣) السنة ومكانتها : عن منهاج الاعتدال : لابن تيمية ج ١ ص١٣

(٤) قواعد فى علوم الحديث : للتهانوى ص ٤٤٤

(٥) انظر : مباحث فى تدوين السنة ص ٣٢

وضلالهم »[1] ويميل الدكتور السباعى إلى أنهم لايكذبون مطلقا ، يقول « ولقد كنت أتمنى أن أعثر على دليل علمى يؤدى نسبة الوضع إلى الخوارج ولكنى رأيت الأدلة العلمية على العكس تنفى هذه التهمة »[2] ولولا ماذكره ابن لهيعة عن شيخ لهم تاب ورجع وقال « إنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً »[3] لولا ذلك لكان ماقاله السباعى مؤكداً .

٣ — جهلة أهل السنة :

لقد كان لوضع الشيعة على على رضى الله عنه رد فعل من جانب جهلة أهل السنة ، إذ رأوا أن هذه الأحاديث تنتقص بقية الصحابة كأبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية رضوان الله تعالى عليهم جميعاً فوضعوا أحاديث ترفع من مقامهم فى نظرهم ، كحديث « إن الله إتخذ لأبى بكر فى أعلى عليين قبة من ياقوتة »[4] وحديث « لو لم أبعث فيكم لبعث عمر »[5] وحديث « إن لكل نبى خليلا من أمته ، وإن خليلى عثمان »[6] وحديث « الأمناء عند الله ثلاثة : أنا وجبريل ومعاوية »[7] كما أن منهم من وضع الحديث تحقيقاً لطموحه السياسى ،

[1] قواعد فى علوم الحديث : للتهانوى ص ٤٤٤
[2] دفاع عن الحديث . . مقال السباعى ص ٦٨ . وانظر السنة ومكانتها ص ٩٦ — ٩٨
[3] السنة قبل التدوين ص ٢٠٤
[4] الفوائد المجموعة : للشوكانى ص ٣٣٢
[5] المرجع السابق ص ٣٣٦
[6] « « ص ٣٤٢
[7] تنزيه الشريعة : لابن عراق ج ٢ ص ٤

فقد ذكر بن خلكان [ت ٦٠٨] فى ترجمة المهلب بن أبى صفرة عن المبرد فى الكامل : أنه وبما صنع الحديث ، ليقوى به أمر المسلمين ويضعف به أمر الخوارج[1] وكذلك مافعله العباسيون من وضع الأحاديث ، للتنفير من بنى أميه ، والتبشير بخلافتهم ، ورد عليهم الأمويون وأنصارهم بأحاديث أخرى تنقض ماقالوا[2] ، وهكذا أصبح التراشق بالحديث الموضوع جنباً إلى جنب مع النبال والسيوف .

المطلب الثانى

الزندقة

فى تلك الإجواء المكفهرة المتقدمة من شيعة وخوارج وجد أعداء الإسلام الجو الذى يتنفسون فيه ، والستار الذى يحجبهم ليعملوا فى الخفاء ويدسوا الأكاذيب ، فظهرت فى تلك الظروف فرق الزنادقة — وهم الملاحدة من أتباع دين مانى المجوسى وسواه — تلك التى دخلت فى الإسلام ، رهبة منه ورغبة فى الدس عليه ، عجزوا عن السلاح الأبيض لقوة الدولة ، وعن سلاح الفكر لصفاء العقيدة ، فانتهجوا الغزو الفكرى الخفى ، وراحوا يدسون على الرسول ﷺ ، بل أكثروا من ذلك وأفحشوا فيه ، مندسين تحت ألوية فرق إسلامية من شيعة ومعتزلة وجسمة ، وغير ذلك ، يقول حماد ابن زيد [ت ١٧٩] وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث »[3] ويقول الخليفة المهدى [ت ١٦٩] « أقر عندى رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهى تجول فى

[1] توضيح الأفكار : للصنعانى ج ٢ ص ٢٨
[2] انظر : الحديث والمحدثون ص ٢٦٠ — ٢٦٣
[3] تنزيه الشريعة : لابن عراق ج ٢ ص ٤

أيدى الناس »[٢] وهاهو عبد الكريم بن أبى العوجاء — أحد الزنادقة — يعترف بذلك ، فإنه لما أخذ لتضرب عنقه فى خلافة المهدى أمام محمد بن سليمان أمير البصرة صاح قائلا « لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحال فيها الحرام »[٢] .

وكانت الأحاديث التى يضعونها على أنواع : منها مايحاولون أن يقدحوا به فى الذات الإلهية بواسطة تشويهها فى التصور الإسلامى ، كقولهم « إن الله عز وجل خلق الفرس فأجراها ، فعرقت ثم خلق نفسه منها »[٣] وغير ذلك كثير وكبير ، ومنها مايحاولون به التنفير من رواية الحديث وجلب السخرية عليه والازدراء به كرواياتهم فى السنور أنه عطسة الأسد والخنزير أنه عطسة الفيل ، وأن الضب كان يهودياً عاقاً فمسخ[٤] !! ويلتسبون تلك الترهات والحماقات إلى الرسول ﷺ .

ومنها أحاديث يضعونها لأجل أن يلبسوا على الناس دينهم ، فيحلوا الحرام ويحرموا الحلال ، كما تقدم عن أبى العوجاء[٥] ، ومنها أحاديث يروجون بها لموضوعاتهم كما رووا عن أبى هريرة مرفوعاً « إذا حدثتم

(١) تحذير الخواص : للسيوطى ص ١٦٣ .
(٢) علوم الحديث : صبحى الصالح ص ٢٧٠ .
(٣) الموضوعات : لابن الجوزى ج ١ ص ١٠٥ .
(٤) أنظر : الحديث والمحدثون ص ٣٨٣ .
(٥) أنظر : مباحث فى تدوين السنة ص ٣٧ ، ٣٦ .

بحديث يوافق الحق فخذوا به ، حدثت به أو لم أحدث »[١] قال يحيى بن معين « ت ٢٣٣ » « هذا الحديث وضعته الزنادقة »[٢] .

ولقد كان الفضل الأكبر فى القضاء على الزنادقة يعود — بعد الله — إلى المهدى الخليفة العباسى ، حيث شرد بهم من خلفهم ، وعين لمطاردتهم رجلا سماه « صاحب الزندقة » وأوصى بذلك لعقبه من بعده فى الخلافة[٣] .

المطلب الثالث

العصبيـــة

فقد تعصب أقوام لأهوائهم وآرائهم ، وأفرطوا فى ذلك ، حتى خرجوا عن دينهم أو كادوا ، بالكذب على الرسول ﷺ ومن ذلك التعصب المشين للأشياء الآتية :

١ — الإمام :

وقد نشأ هذا السبب مع نشأة المذاهب وأئمتها رحمهم الله تعالى : فقد أخذ جهلة الاتباع يدعون لمقلديهم ويتنقصون الآخرين ، بينما نجد الأئمة أنفسهم لم يحصل منهم ذلك ، بل على العكس كانوا ينهون عن التعصب والتقليد .

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٢٦٤ .
(٢) نفس المصدر السابق ج ١ ص ٢٦٤ .
(٣) أنظر : مباحث فى تدوين السنة ص ٣٥ ، ٣٤ .

من ذلك أحاديث وضعت فى فضائل الأئمة : أبى حنيفة ومالك والشافعى ، وهم أغنياء عنها ، ومن ذلك حديث « سيكون فى أمتى رجل يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتى ، وسيكون فى أمتى رجل يقال له : محمد بن إدريس هو أضر على أمتى من إبليس »(١) .

بل إن المذاهب الباطلة لها دور فى هذا النوع من التعصب ، فهذه الكرامية تقول على لسان الرسول ﷺ « يجىء فى آخر الزمان رجل يقال له : محمد بن كرام ، يحيى السنة والجماعة ، هجرته من خراسان إلى بيت المقدس كهجرتى من مكة إلى المدينة »[٢] .

٢ — المذهب :

فالتعصب له والإنتصار له بالوضع مشهور من الخطابيين — وهم قوم من الرافضة ينسبون إلى أبى الخطاب ، كان يأمرهم بشهادة الزور على مخالفيهم — وعن بعض الروافض والسالمية[٣] ، وتبعهم على ذلك جهال الفقهاء والمتكلمين ، ومن ذلك حديث « من رفع يديه فى الصلاة فلا صلاة له »[٤] وحديث « أمنى جبريل عند الكعبة فجهر بـ « بسم الله الرحمن الرحيم »[٥] ، حكى ابن عدى « ت ٣٦٥ » أن محمد بن شجاع كان يضع الأحاديث التى ظاهرها التجسيم وينسبها إلى أهل الحديث ، بقصد

(١) السنة ومكانتها : للسباعى ص ١٠٠ .
(٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٧ .
(٣) توضيح الأفكار ج ٢ ص ٧٥ .
(٤) السنة ومكانتها ص ١٠٢ .
(٥) نفس المصدر السابق .

الشناعة عليهم ، لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية[١] ، ومن المؤسف أن بعض الفقهاء يشحنون كتبهم بهذه الموضوعات ، سواء علموا أنها مختلقة أم لم يعلموا ، فهم يوردونها فى مصنفاتهم لتأييد آرائهم وأفكارهم ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث عنها وتمحيصها .

٣ — الرأى :

يقول أبو العباس القرطبى صاحب المفهم « ت ٦٥٦ » : « استجاز بعض فقهاء أهل الرأى نسبة الحكم الذى دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية ، فيقول فى ذلك : قال رسول الله ﷺ كذا ، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة ؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً »[٢] ومن أدلة هذا التعصب مقالة الخارجى الذى تقدم « فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً »[٣] ومن أولئك المتعصبين أبو الخطاب ابن دحية ، فكان إذا أجرى إلى إقامة دليل على ما أفتى به برأيه وضع لذلك حديثاً[٤] .

٤ — الجنس :

فقد نشأت الشعوبية — وهى تفضيل العجم على العرب — فى أوائل الدولة العباسية ، وبلغت أوجها فى القرن الثالث ، واستغلوا لهذه النزعة

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣١١ .
(٢) المصدر السابق ج ١ ص ١١ .
(٣) أنظر : ص ٣٧ من هذا البحث .
(٤) أنظر : توضيح الأفكار ، للصنعانى ج ٢ ص ٧٨ .

الخبيثة وضع الأحاديث لترويجها ، كقولهم « جور الترك ولا عدل العرب »[١] ومن ذلك أيضاً « اتخذوا السودان فإن فيهم ثلاثة من سادات أهل الجنة : لقمان الحكيم ، والنجاشي ، وبلال »[٢] وكذا « الزنجي إذا شبع زنى ، وإذا جاع سرق »[٣] .

٥ — اللغـــة :

فلقد كان للتعصب لها دور أيضاً ، فكل من العرب والفرس يمجد لغته مستخدماً بذلك سلاح الوضع — وبئس السلاح — فقالت الفرس على لسان الرسول ﷺ « إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالعربية ، وإذا رضى أنزل الوحى بالفارسية » فقابلهم جهلة العرب بالمثل فعكسوا[٤] !! .

وقالت الفرس على لسانه ﷺ كذباً وزوراً « إن كلام الذين حول العرش بالفارسية »[٥] فقابلهم جهلة العرب بالكذب عليه ﷺ « إن أبغض الكلام إلى الله تعالى الفارسية »[٦] .

---

(١) الأسرار المرفوعة . . للقارىء ص ١٧٣ .
(٢) تنزيه الشريعة : ج ٢ ص ٣٣ .
(٣) تنزيه الشريعة : ج ٢ ، ص ٣١ .
(٤) السنة ومكانتها : ص ١٠٠ .
(٥) تنزيه الشريعة : ج ١ ص ١٣٦ .
(٦) الموضوعات ج ١ ص ١١١ .

٦ — البـــلدان :

ولقد بلغت الجرأة على الله عز وجل من هؤلاء الوضاعين أن كل من ولد منهم ببلد أو أحبها وضع لها ما يمدحها ، وكذا العكس إذا أبغضوا ، كحديث « يأتى على الناس زمان يكون أفضل الرباط رباط جده »[١] وأحاديث مدينة نصيبين وأنطاكية ، ولم يكتفوا بمدحها وتمجيدها ، بل حثوا على زيارتها ، دعاية لها ، كالأخبار الواردة فى فضائل زيارة عسقلان[٢] ، وكذلك حديث « الجيزة روضة ومصر خزائن الله فى أرضه »[٣] وغير ذلك كثير .

المطلب الرابع

المنفعـــة

إذا كان هناك أناس متعصبون ، دفعتهم العصبية إلى الوقوع فى حمأة الوضع ، فإن هناك آخرون نفعيون مرتزقة ، دفعهم طلب المنفعة بقسميها المادى والأدبى إلى ذلك الجرم العظيم ، فطلبوا زينة الحياة الدنيا فى بؤس الحياة الآخرة وشقائها ، وهم مدفوعون — فى الغالب — بالأشياء الآتية :

---

(١) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٤٩ .
(٢) مجلة أضواء الشريعة : عدد ٦ ص ٣٢٤ .
(٣) الأسرار المرفوعة : ص ١٧٤ .

١ — طلب المنصب :

وبنواله يحصل الماديون على غايتهم من شهرة ومال ، مما دفع بعض الوضاعين إلى التزلف للأمراء والنفاق لهم ، كى تتسع له مجالسهم وتنفق سوقه عندهم ، فيحصل على بغيته منهم ، لذلك اتبعوا أهواء بعض الرؤساء فوضعوا الأحاديث خدمة لرغباتهم ، ومن ذلك مافعله غياث ابن إبراهيم النخعى حين دخل على المهدى فوجده يلعب بالحمام فروى له الحديث المشهور « لاسبق إلا فى نصل أو خف أو حافر »[1] وزاد فيه « أو جناح » إرضاء للمهدى ، فمنحه عشرة آلاف درهم[2] ونسجل هذا ما كان عليه الأمراء من تهاون بالسنة وتزلف للوضاعين فى هذا الموضوع ، فلم يؤدبه المهدى أو يؤنبه ، بل أطلق الحمام وقال بعد أن ولى : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ ، ومن ذلك مافعله أبو البحترى من كذبه على الرسول أمام الرشيد فى الحمام أيضاً[3] .

[1] هذا الحديث رواه أصحاب السنن الأربعة فرواه أبو داود فى سننه فى كتاب الجهاد باب فى السبق ج ٣ ص ٦٣ - ٦٤ رقم ٢٥٧٤ ورواه الترمذى فى سننه فى كتاب الجهاد باب ماجاء فى الرهان والسبق ج ٤ ص ٢٠٥ حديث رقم ١٦٩٩ ورواه النسائى فى سننه فى كتاب الخيل باب السبق ج ٦ ص ٢٢٦ رقم ٣٥٨٥ ، ٣٥٨٦ ثلاثتهم بهذا اللفظ ، ورواه ابن ماجه فى سننه فى كتاب الجهاد باب السبق والرهان ج ٢ ص ٩٦٠ رقم ٢٨٧٨ به ، من غير لفظ « أو نصل » ، وهو حديث صحيح ، ورجال إسناده ثقات .

[2] الحديث النبوى للصباغ ص ١٣٠

[3] أنظر فتح المغيث : للسخاوى ج ١ ص ٢٤٠ .

٢ — قصد الشهرة :

فهناك من ابتلى بحب الظهور ، وكان همه أن يعرف بين الناس ولوكان ذلك على حساب دينه من طرق خسيسة كوضع الحديث ، فقد حمل ذلك كثيراً من الناس على الوضع على الرسول ﷺ متناً وإسناداً ، أو التلاعب بالأسانيد ؛ ليأتوا بكل غريب مستظرف ، وليشتهروا بالعلو فيها ، ومنهم من كان يدعى سماع من لم يسمعه ، أو يقلب الإسناد ليأتى بالغريب ، فمن طلب غريب الحديث كذب ، كما قال أبو يوسف [ت ١٨٣][1] ، ومن هؤلاء أحمد ابن أبى الحوارى الذى سمع الإمام أحمد يذكر عن بعض التابعين مما نسبه إلى عيسى عليه السلام « من عمل بما يعلم أورثه الله علم مالم يعلم » فنسبه إلى رسول الله ﷺ ووضع له سنداً : عن أحمد عن زيد بن هارون عن حميد عن أنس ؛ فلسهولة الاسناد وقربه وجلالة الامام تنبأ هذا[2] .

ويلحق بهؤلاء جمع من القصاص كان جل همهم جمع الناس حولهم ، ومن ثم يضعون الحديث لجلب انتباههم وإعجابهم بهم ، فقد رأى ابن عمر رضى الله عنهما قاصاً يقص فى المسجد الحرام ومعه ابن له ، فقال ابنه : أى شىء يقول هذا ؟ فقال هذا يقول « اعرفونى اعرفونى »[3] .

(١) شرح الطحاوية : على بن أبى العز ص ٧٢

(٢) فتح المغيث : للسخاوى ج ١ ص ٢٤٨

(٣) تحذير الخواص : للسيوطى ص ١٧٨ ، ١٧٧

٣ — طلب المال :

فهناك بعض من الأخلاق لهم حاول التكسب وطلب العيش بوضع الحديث — وبئس الطريق — وقد سلكوا فى ذلك طرقاً متعددة : فمنهم من انتهج القصص ، فانتحل من مخيلته أفكاراً وسخافات ألصقها بالرسول ﷺ وحدث بها الناس فى المجامع ، مرتزقاً بذلك كأبى سعيد المدائنى[1] .

ومنهم : من عرض نفسه كشاعر يهجو ويمدح ، فيصنع لمن طلب منه أى حديث فى الرفع والوضع وغير ذلك كأبى المهزم ، قال شعبة [ت ١٦٠] : « رأيته لو أعطى درهماً وضع حديثاً »[2] .

ومن أولئك من يروج بضاعته ليس بالحلف الكاذب فحسب بل بالوضع الكاذب على الرسول ﷺ ، وقد ملئت الأسماع والصحف بتلك السخافات كأحاديث مدح العدس والفول والهريسة والبطيخ ، وأنواع الورود والرياحين ، ومن ذلك حديث : « وماعرض على الرسول ﷺ طيب قط فردة » قال ابن عدى [ت ٣٦٥] : « لا يرويه عن محمد إلا فضاله ، وكان عطاراً فاتهم بهذا الحديث لينفق العطر »[3] .

(١) توضيح الأفكار : ج ٢ ص ٧٧
(٢) منهج ذوى النظر . الترمسى ص ٨٩
(٣) الحديث النبوى ص ١٣٢

٤ — القصاصون :

فقد تولى مهمة الوعظ — فى الغالب — قصاص لا يخافون الله ، ولا يهمهم سوى أن يبكى الناس وأن يتواجدوا ويعجبوا بما يقولون ، ومن أمثلة ذلك قولهم عن الرسول ﷺ : « إن فى الجنة شجرة يخرج من أعلاها الحلل ، ومن أسفلها خيل بلق من ذهب »[1] يقول الامام أحمد [ت ٢٤] : « أكذب الناس السؤال والقصاص »[2] ويقول شعبة « إن القصاص يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعا »[3] ومن أشهر ماروى عنهم قصة أحدهم مع الامامين أحمد ويحيى بن معين[4] .

فقد كانوا يحفظون الأسانيد المشهورة ثم يرددونها كالببغاوات ثم ينسجون متونها من مخلفات أفكارهم الضيقة ، وعقولهم الناقصة ، ليتكسبوا بذلك ولتكون لهم عند العامة الحظوة والصدارة ، وهذا هو الدافع لهم فى الغالب ، إلا أن بعضهم قد ارتفع عن المادة وأوضارها لكنه وقع فى الوضع من طريق الجهل بالموضوعات وأحكامها .

(١) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٧٨
(٢) تحذير الخواص ص ٢١٥ ، ٢٠٢
(٣) الحديث والمحدثون لمحمد أبو زهو ص ٢٦٦
(٤) أنظر : الباعث الحثيث : لأحمد شاكر ص ٩٢ — ٩٤

المطلب الخامس

الجهـــل

لاشك أن الجهل داء قاتل، إلا أنه فى هذا الموضع أشد قتلا، لأنه يهلك الدين مع الدنيا — إلا من رحم ربك — فللجهل يد عظيمة وله أثر خطير فى وضع الحديث، من حيث يشعر صاحبه أنه يضع أو لا يشعر فإن الجهل قسمان: خطأ فى الوضع، أو جهل بحكمة مطلقا.

١ — الخطأ فى الوضع:

لقد حفظ الله حديث نبيه ﷺ من أن يتزيد فيه أو ينتقص، فعثر العلماء بذلك على أحاديث أخطأ رواتها فرفعوها للنبى ﷺ مع أنها موضوعة، كان يروى شيخه أثراً عن صحابى فيظنه حديثاً. فيرويه على ذلك، أو يسمع كلاماً عاماً من شيخه فيظنه حديثاً، قال ابن الصلاح: [ت ٦٤٣] «وربما غلط غالط فوقع فى شبهة الوضع من غير تعمد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد فى حديث «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»[1] فقد دخل ثابت هذا على شريك القاضى وهو يقول: «حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال رسول الله ﷺ» وعندها دخل ثابت فرفع شريك رأسه قائلا «من كثرت» فظنه ثابت حديثاً وأن ما قبله سند له، فأخذ يحدث به[2].

ويرى ابن حجر [ت ٨٥٢] أن هـــذا وشبهه ليس بموضوع

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٠

(٢) المرجع السابق ص ٩٠ [الحاشية].

حقيقة، بل هو بقسم المدرج أولى[1].

ومن هذا الباب من يؤتى من قبل حفظه لا من قبل روايته، يقول ابن الجوزى [ت ٥٩٧]: «من وقع فى حديثه الموضوع... أنواع:—

١ — منهم من غلب عليه الزهد فغفل عن الحفظ أو ضاعت كتبه فحدث من حفظه فغلط.

٢ — ومنهم قوم ثقات، لكن اختلطت عقولهم أواخر أعمارهم.

٣ — ومنهم من روى الخطأ سهواً فلما رأى الصواب وأيقن به لم يرجع، أنفه أن ينسبوه إلى الغلط[2].

ومنهم من لا يخطىء فى الرواية ولا فى الحفظ، بل بلى بمن يدس عليه فقد كان بعض الزنادقة يتغفل الشيخ فيدس فى كتابه ما ليس من حديثه فيرويها ذلك الشيخ ظاناً أنها من حديثه، كما حدث حماد بن سلمه مع ربيبه ابن أبى العوجاء، وسليمان بن وكيع مع وراقة قرطمه[3]، وكما حدث لعبد الله بن محمد بن ربيعة فقد كان يحدث عن مالك بمصائب، ويذكر أنه ابتلى بأولاد وراقة وضعوا عليه[4].

(١) تدريب الراوى: للسيوطى ص ٢٨٧

(٢) الموضوعات لابن الجوزى ج ١، ص ٣٥

(٣) مباحث فى تدوين السنة ص ٢٥

(٤) انظر توضيح الأفكار ج ٢ ص ٧٧

٢ — الجهل بالحكم مع الرغبة فى الخير :

فقد جهل كثير من الزهاد والوعاظ والمتصوفة — الراغبين فى الخير — حكم الوضع وحرمته ورأوا انشغال الناس عن الآخرة بالدنيا ومتاعها ، فوضعوا أحاديث فى الترغيب والترهيب حسبة لله تعالى وترقيقاً للقلوب القاسية ، قال الغزالى [ت ٥٠٥] « وهذا من نزغات الشيطان ففى الصدق مندوحة عن الكذب ، وفيما ذكر الله ورسوله ﷺ غنية عن الاختراع فى الوعظ »[1] ، وحين أنكر عليهم العلماء ذلك وأخبروهم بحديث [من كذب على متعمداً] سلكوا طريق الكرامية وقالوا « نحن نكذب له لا عليه »[2] ومن أولئك أبو عصمة نوح ابن أبى مريم وميسرة بن عبد ربه فقد وضعا فى فضائل القرآن آية آية[3] ، وحين سئل أبو عصمة : من أين لك ذلك ؟ فقال : إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، وانشغلوا بفقه أبى حنيفة ومغازى محمد بن إسحاق ، فوضعت هذه الأحاديث حسبة !! »[4] وحين سئل غلام خليل ما هذه الرقائق ؟ ! قال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة »[5] ولذلك يقول يحيى بن سعيد القطان [ت ١٩٨] « ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير »[6] يريد

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٢
(٢) السنة ومكانتها للسباعى ص ١٠٣
(٣) أنظر : اللآلى المصنوعة ج ٢ ص ٢٤٨
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٠ — ٩١
(٥) تدريب الراوى : ص ١٨٥
(٦) توضيح الأفكار ج ٢ ص ٧٨

بذلك المنسوبين إلى الصلاح والخير ، بغير علم يفرقون به بين ما يجوز وما لا يجوز .

وقد كان لهم — لصلاحهم وتقواهم — حظوة عند العامة ، فكان لذلك خطرهم عظيماً وأثرهم جسيماً يقول الحافظ العلائى [ت ٧٦١] « أشد الأصناف ضرراً أهل الزهد . . وأما باقى الأصناف كالزنادقة فالأمر فيهم أسهل ، لأن كون تلك الأحاديث كذباً لا يخفى إلا على الأغبياء ، وكذا أهل الأهواء لأنهم فى الغالب ليسوا من أهل الحديث »[1] ومع شدة ضررهم فقد خفف العلماء حدته وأزالوا شدته ، بوضعهم الوسائل التى تبرزه ، والعلامات التى تدل عليه ، فصار أمراً لا يخفى ، معروفاً بصفاته وعلاماته . . كما سنبينه فى الباب الثالث إن شاء الله تعالى .

(١) فتح المغيث للسخاوى ج ١ ص ٢٤٥

الباب الثالث

علامات الوضع فى الحديث النبوى

القسم الأول : علامات الوضع فى السند .

القسم الثانى : علامات الوضع فى المتن .

المطلب الأول : فساد الحديث .

المطلب الثانى : مخالفته للمعلوم .

المطلب الثالث : مايقترن بالحديث من قرآئن جانبية ...

المطلب الرابع : الملكة القوية .

علامات الوضع فى الحديث النبوى

مع كثرة الأسباب المتقدمة ، ووفرة مانتج عنها من مسببات وموضوعات ، فقد استطاع علماؤنا الأمجاد إظهار تلك الموضوعات وإشهارها ، وإبراز علامات مميزة ، يستطيع الدارس لها معرفة الموضوع من الثابت ، إذا كان معه إلمام بأصول الحديث وفقهه ، والعلامات التى تدل على الوضع كثيرة يمكن تقسيمها إلى قسمين : علامات فى السند ، وعلامات فى المتن .

القسم الأول : علامات الوضع فى السند :

وإنما يعرف تلك العلامات ويستفيد منها ، ومن ثم يستطيع تطبيقها من كان عنده معرفة تامة بأسماء الرجال وأخبارهم ، ومن بينهم الوضاعين وكلام العلماء فيهم من جرح وتعديل ، والعلامات هى :

١ — إقرار الوضع :

وذلك بأن يقر على نفسه بأنه وضع ذلك الحديث واختلقه ، كإقرار عمر بن صبيح بوضع خطبة نسبها إلى النبى ﷺ ، وإقرار ميسرة بن عبد ربه بوضعه أحاديث فى فضائل القرآن ، وأنه وضع فى مناقب على سبعين حديثاً(١) ، وكما أقر أبو عصمه نوح ابن أبى مريم بأنه وضع على ابن عباس أحاديث فى فضائل القرآن سورة سورة(٢) .

---

(١) انظر : الباعث الحثيث : لأحمد شاكر ص ٨٩ .

(٢) نفس المصدر السابق ص ٨٩ .

وهذا أقوى دليل على كون الحديث موضوعاً[1]. لكنه ليس قطعياً، قال بن دقيق العيد «ت ٧٠٢» «ولا يقطع بذلك، لاحتمال أن يكون كذب فى ذلك الإقرار»[2] وقال الحافظ ابن حجر «ت ٨٥٢» تعقيباً على هذا: «ولا يلزم من نفى القطع نفى الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذب، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا، لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به»[3].

أما إذا انضم إلى إقراره قرائن تقتضى صدقه فى هذا الإقرار، فإنه حينئذ يقطع به، لاسيما إذا كان إقراره بعد توبته.

٢ — ما ينزل منزلة الإقرار:

فالأول إقرار مقالى وهذا إقرار حالى، وذلك كأن يروى عن شيخ ويجزم بالسماع منه، ثم لم يثبت لقياه له عند أئمة الحديث، أو ثبت عدم لقياه، بأن كان قد توفى الشيخ قبل ولادته مثلا، أو ذكر تاريخاً لسماعه وثبتت وفاة الشيخ قبله، كما حصل لمأمون بن أحمد الهروى، فقد ادعى أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال سنة ٢٥٠. فقال له ابن حبان: فإن هشاماً الذى تروى عنه مات سنة ٢٤٥ فقال: هذا هشام بن عمار آخر[4]!! والعمدة فى مثل هذه الحالة على التاريخ، ولذلك كان علم الطبقات قائماً بذاته، علماً لا يستغنى

(١) انظر: السنة قبل التدوين: للخطيب ص ٢٣٩.
(٢) منهج ذوى النظر: للترمسى ص ٨٨.
(٣) نفس المصدر السابق ص ٨٨.
(٤) الباعث الحثيث: لأحمد شاكر ص ٨٩.

عنه نقاد الحديث يقول حفص بن غياث القاضى «ت ١٩٤» «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[1] ويقول سفيان الثورى «ت ١٦١» «لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التواريخ»[2].

٣ — قرينة حال الراوى أو المروى:

فإذا قامت قرينة من حال الراوى تدل على أن المروى موضوع، كفى ذلك بالحكم عليه بالوضع، كما تقدم فى قصة غياث بن إبراهيم حين دخل على المهدى وهو يلعب بالحمام[3]، ومن ذلك ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمى قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكى، قال: مالك؟ قال: ضربنى المعلم، قال: لأخزينهم اليوم فشمر عن ساعد لسانه وقال: حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً «معلموا صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين»[4]. وقد يستفاد ذلك من عمله، عما يكشف عن بواعثه النفسية فى وضع الحديث، كحديث «الهريسة تشد الظهر» فقد وضعه محمد بن الحجاج اللخمى الذى كان يبيع الهريسة[5].

(١) السنة ومكانتها: للسباعى ص ١١٥.
(٢) نفس المصدر السابق ص ١١٥.
(٣) انظر ص ٣٩ من هذا البحث.
(٤) انظر: الباعث الحثيث ص ٨٩ «بتصرف».
(٥) الحديث النبوى للصباغ ص ١٣١.

٤ — أن يكون الراوى متمذهباً بما يرويه ومتعصباً له :

فإذا كان الراوى متمذهباً بما يرويه ومغالياً فى التعصب له ، لحقته بذلك تهمة الوضع ، وصار علامة له ، وذلك كأن يروى رافضى حديثاً فى فضل أهل البيت أو ذم مخالفيهم ، أو يروى مرجيء حديثا فى الارجاء ونحو ذلك ، يقول السيوطى « ت ٩١١ » « ومن القرائن كون الراوى رافضيا ، والحديث فى فضائل أهل البيت »[1] ولذا عد الإمام مالك من بين الأربعة الذين لا يؤخذ عنهم العلم « صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه »[2] ، لأنه حينئذ لا يؤمن حيفه ووضعه ، وكذلك المتعصب المغالى لمذهبه ، لاسيما إذا كان مبتدعا .

٥ — أن يكون الراوى معروفا بالكذب ولا يرويه ثقة غيره :

فإذا كان الراوى مشهوراً بالكذب ورقة الدين ، لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد وصرح بتكذيب روايته جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب وتقليد بعضهم بعضا[3] ، كان ذلك كافيا للحكم على حديثه بالوضع . وقد استقصى جهابذة الأئمة الوضاعين ، وألفوا فى أسمائهم وأحوالهم الكتب ، وبينوا ما كذبوا فيه ، حتى لم يخف منهم أحد .

---

(١) تدريب الراوى للسيوطى ص ٢٧٦ .

(٢) السنة ومكانتها للسباعى ص ١٠٩ « بتصرف » .

(٣) انظر : توضيح الأفكار : للصنعانى ج ١ ص ٩٧ .

٦ — أن يكون الراوى ممن ادعى التعمير والمكاشفة :

فقد ادعى أناس فى القرن الثالث فما فوق أنهم صاحبوا رسول الله ﷺ وسمعوا عنه ، فأخذوا يحدثون عنه بالبلايا مباشرة بلا سند من رواة آخرين ، ومن أولئك جعفر بن نسطور الرومى الذى عاش فى القرن الثالث[1] ورتن الهندى الذى عاش فى القرن السابع[2] . أما الذين ادعوا لقاء الصحابة والرواية عنهم مع استحالة ذلك فهم كثير ، وكذلك بعض المتصوفة فيما أدعوه من أنهم تلقوا عن النبى ﷺ بواسطة المكاشفة وأنه حدثه بالحديث الفلانى ، دون أن يكون للحديث سند متصل[3] ، فهذا كله لا أصل له ولا يثبت به حديثا مطلقا .

القسم الثانى : علامات الوضع فى المتن :

فرسول الله ﷺ أفصح الحكماء وأحكم الفصحاء كما وصفه الحق سبحانه وتعالى فى محكم التنزيل « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى »[4] فمن المحال مشاكلة ألفاظه ومحاكاة معانيه والنسج على منوالها ، وحين أبى الوضاعون إلا ذلك وشتان بين الثريا والثرى ، بدى من تلك المحاولات علامات تنادى بها وتفضحها ، ولتسهيل معرفتها

---

(١) أنظر : ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤١٩ .

(٢) أنظر ميزان الإعتدال ج ٢ ص ٤٥ .

(٣) أنظر : مباحث فى تدوين السنة : للجبورى ص ٦٨ .

(٤) سورة النجم الآيتان ٣ ، ٤ .

قسمتها — كما فعلت فى الأسباب — إلى مطالب رئيسية يمكن حصرها فيها ، ورد ما يجد من علامات إليها ، وإليك بيانها :

المطلب الأول
فساد الحديث

وهذا يأتيه من طرق عدة منها :

١ — ركاكة اللفظ : بحيث يمجه السمع ويدفعه الطبع ، ويدرك العليم بأسرار العربية أن مثل هذا اللفظ لايصدر عن فصيح ولا بليغ ، فكيف برسول الله ﷺ وهذا محله ما إذا كان اللفظ قصيراً كقولهم على لسانه ﷺ « العنب دو دو — يعنى : اثنتين اثنتين — والتمر يك يك — يعنى واحدة واحدة — »[1] أو مسجوعا كقولهم « إن لله ملكا من حجارة ، يقال له عماره ، ينزل على حمار من حجارة ، كل يوم ، يسعر الأسعار ثم يعرج »[2] . أما إذا لم يكن قصيراً ولا مسجوعا ، لاحتمال لرواية الحديث بالمعنى فيه . ولم يصرح الراوى بأن مايرويه هو لفظ النبى ﷺ ، فالمدار يكون على ركة المعنى وفساده ، كما قال الإمام ابن القيم « ت ٧٥١ »[3] .

٢ — فساد المعنى : وذلك بأن يكون معروف البطلان بداهة ،

(١) الأسرار المرفوعة : للقارى ، ص ٢٤٨ .
(٢) المنار المنيف ص ١٠١ عن الموضوعات ج ٢ ص ٢٣٩ .
(٣) المنار المنيف : لابن القيم ص ٥١ .

دون الرجوع إلى شىء آخر ، كالأحاديث التى يكذبها الحس كحديث « الباذنجان لما أكل له »[1] . وهـذا كذب واضح ، فلو أكله فقير ليستغنى أو جاهل ليتعلم ، فهل ينفعه الباذنجان ؟ ! وكحديث « أشربوا على الطعام تشبعوا »[2] . فالمعروف أن الشرب على الطعام يفسده ويمنع من استقراره فى المعدة ومن كمال نضجه ، وغير ذلك .

٣ — سماجة الحديث : وذلك باشتماله على سخافات تثير السخرية والاستهزاء ، مما ينزه عنه كلام العقلاء ، فضلا عن مربى الأمة وسيد الأنبياء ﷺ كحديث « الديك الأبيض حبيبى ، وحبيب حبيبى جبريل »[3] « لاتسبوا الديك فإنه صديقى وأنا صديقه »[4] « قلب المؤمن حلو يحب الحلاوة »[5] ومن أسمج الكذب وأبرده حديث « لو كان الأرز رجلا ، لكان حليما ، ما أكله جائع إلا أشبعه »[6] . وغير ذلك مما أبتليت به الأمة من الكيد لها على لسان نبيها ﷺ بهذه السخافات .

٤ — أن لايشبه كلام الأنبياء : كأن يكون من ذلك الكلام الفاحش ، الداعى إلى الشهوة والمفسدة ، الذى يجل عنه الأنبياء فضلا

(١) المرجع السابق ص ٥٢ .
(٢) نفس المرجع السابق .
(٣) السنة ومكانتها : للسباعى ص ١١٦ .
(٤) الموضوعات ج ٣ ص ٣ .
(٥) الموضوعات ج ٣ ص ١٩ .
(٦) المنار المنيف ص ٦٢ .

عن سيدهم ﷺ ، كحديث « ثلاثة تزيد فى البصر : النظر إلى الخضرة والماء الجارى والوجه الحسن »[1] . وحديث « إذا جئت يا معاذ أرض الحصيب — أرض باليمن — فهرول ، فإن فيها الحور العين »[2] وكذلك ما ورد من أن الحسن مرحوم والحسن لا يدخل النار ! ! وغير ذلك من الترهات ، قال ابن القيم رحمه الله « ت ٧٥١ » « كل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم أو الأمر بالنظر إليهم .. فكذب مختلق وإفك مفترى »[3] .

٥ — اشتماله على مجازفات فى الوعد والوعيد : وذلك بتضمن الحديث الإفراط فى الثواب العظيم على الفعل الصغير ، أو العقاب الجسيم على الأمر اليسير ، وأكثر مايوجد فى أحاديث القصاص ، فقد أولعوا بهذا النوع ، ترقيقاً للقلوب وإثارة للتعجب ، وهى كثيرة جداً ، كقولهم فى حديث مكذوب « من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان ، لكل لسان ألف لغة ، يستغفرون الله له »[4] وكحديث « لقمة فى بطن جائع ، أفضل من بناء ألف جامع »[5] وحديث « من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يعود الهاء التى فى الله ، كتب الله له ١٠٠٠ر٠٠٠ حسنة ، ومحى عنه ١٠٠٠ر٠٠٠ سيئة

(١) المنار المنيف ص ٦٢ .
(٢) الأسرار المرفوعة : للقارىء ص ٨٩ .
(٣) المنار المنيف ص ٢٤ .
(٤) المنار ص ٥٠ .
(٥) حاشية لقط الدرر ص ٨٣ .

ورفع له ١٠٠٠ر٠٠٠ درجة »[1] . وأما من أمثلة الوعيد فكقولهم على لسانه ﷺ « من تكلم بكلام الدنيا فى المسجد أبطل الله أعماله أربعين سنة »[2] . وغير ذلك .

المطلب الثانى

مخالفته للمعلوم

وذلك بأن يكون الحديث الموضوع مناقضاً ومصادماً للقرآن أو السنة أو الإجماع أو العقل ونحو ذلك ويكون المروى مع هذا غير قابل للتأويل ، يقول ابن الجوزى « ت ٥٩٧ » « ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع »[3] .

وعلامات الوضع فى المخالفة للمعلوم ما يأتى :

١ — مخالفته لصريح القرآن :

فكتاب الله دستور الأمة المسلمة ، ما خالفه من حديث أو رأى أو حكم فهو مرفوض موضوع ، وذلك كحديث مقدار الدنيا « وأنها سبعة آلاف سنة ، ونحن فى الألف السابعة »[4] فهذا كذب موضوع ، لأن الله سبحانه وتعالى يقول فى شأن الساعة « قل إنما علمها عند

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٢٥٥ .
(٢) الأسرار المرفوعة ص ٣٣٨ .
(٣) تدريب الراوى : للسيوطى ج ١ ص ٢٧٧ .
(٤) المنار المنيف ص ٨٠ .

ربى »[1] ويقول ﷺ « لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله »[2] وكالحديث الذى روى فى صخرة بيت المقدس « أنها عرش الله الأدنى »[3] وهذا من أبين الوضع ؛ لأن الله سبحانه وتعالى يقول : « وسع كرسيه السماوات والأرض »[4] فكيف بالعرش ؟ ! .

ومثل حديث « ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء »[5] فهو مخالف لقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى »[6] بل هو مأخوذ من التوراة المحرفة .

٢ — مخالفته لصريح السنة المتواترة :

فإن ذلك يكفى فى الحكم بوضعه ، خلافاً للسنة الآحادية ، فلا يحكم بالوضع لمجرد المخالفة لها ، ومن ذلك ماوضعته الزنادقة « إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق ، فخذوا به ، حدثت به أم لم أحدث »[7] فإنه مخالف للحديث المتواتر « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[8] .

---

(١) سورة الأعراف آية ١٨٧ .

(٢) رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب التفسير ، تفسير سورة الرعد باب « الله يعلم ماتحمل كل أنثى .. » ٨/٣٧٥ حديث رقم ٤٦٩٧ عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله عنه قال : مفاتيح الغيب خمس لايعلمها إلا الله . . . ثم ذكره .

(٣) المنار المنيف ص ٨٦ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٥٥ .

(٥) اللآلىء المصنوعة للسيوطى ج ٢ ص ١٩٣ .

(٦) سورة فاطر آية ١٨ .

(٧) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٢٦٤ .

(٨) متفق عليه وقد سبق تخريجه انظر ص ١٣ فى هذا البحث .

ومن ذلك أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد وأنه لا يدخل النار ، قال ابن القيم (ت ٧٥١) « وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ بأن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب ، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة »[1] ومن ذلك الخرافة التى وضعت عليه ﷺ « دفن البنات من المكرمات »[2] فهى مصادمة لما تواتر عنه من تحريم قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق .

٣ — مخالفته للإجماع القطعى :

فقد أجمعت الأمة على أمور لا يجوز للمسلم انتهاكها ومخالفتها ، فلو جاء حديث مخالف لذلك الإجماع حكمنا بوضعه ؛ لأن الأمة لا يمكن أن تجمع على خلاف حديث ثابت ، ومن ذلك : أن الأمة أجمعت على أن كل بدعة ضلالة — كما قال الرسول ﷺ[3] وأجمعت على أن ذلك بلا استثناء لهذا ردوا حديث « كل بدعة ضلالة إلا بدعة فى عباده »[4] وحكموا بأن الاستثناء موضوع ، ومن ذلك « من قضى صلوات من الفرائض فى آخر جمعة من رمضان ، كان ذلك جابرا لكل صلاة فائتة فى عمره إلى سبعين سنة »[5] فهذا مخالف للإجماع على أنه لا يجبر ترك

---

(١) المنار المنيف ص ٢٢

(٢) الموضوعات ج ٣ ص ٢٣٦

(٣) هذا جزء من حديث رواه مسلم فى صحيحه كما رواه جماعة من أهل العلم ، وقد تقدم تخريجه فى هذا البحث فى حكم العمل بالحديث الموضوع ص ٢٢

(٤) الأسرار المرفوعة ص ٢٧١

(٥) المصنوع : للقارى ص ١٥٦

الصلاة إلا قضاؤها [1] ، وكذلك أباطيل سب أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فقد أجمعت الأمة على عدالة الصحابة جميعاً ، من ذلك ماروى بالوصية لعلى بالخلافة ونحوها .

٤ — مخالفته لصريح العقل .

فديننا الإسلامى لايخالف العقل ولا يصادمه مطلقاً ، ولذا كل ما جاء مخالفا له ، سواء كان وارداً فى ذات الله سبحانه أوغير ذلك فهو مصنوع موضوع ومن ذلك أن يكون مخالفاً لما يوجبه العقل لله من تنزيه وكمال ، كما قالت الزنادقة الأفاكون « إن الله عز وجل خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها » [2] وهذا لا يشك فى وضعه ، ولا يقول به مسلم .

أو يكون مخالفا لبدهيات العقول مما جرت العادة به فى الحس والمشاهدة كحديث « إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت خلف المقام » [3] . وحديث « لو تمت البقرة ثلاثمائة آية ، لتكلمت البقرة مع الناس » [4] .

٥ — مخالفته لسنة الله فى الكون والحياة :

فالحياة الكونية تسير على وتيرة واحدة لا يند عنها سوى خوارق الأنبياء بتقدير الله ﴿ صنع الله الذى أتقن كل شيء ﴾ [5] فما ورد مخالفاً

(١) انظر : السنة ومكانتها ص ١١٧
(٢) الموضوعات ص ١٠٥
(٣) السنة ومكانتها ص ١١٦
(٤) الموضوعات ج ١ ص ٢٤٢
(٥) سورة النمل آية ٨٨

لتلك النواميس الإلهية حكمنا بوضعه ، وذلك كحديث عوج بن عنق الطويل الذى قصد واضعه الطعن فى أخبار الأنبياء ، فقد ذكر من عظم خلقه شناعة ، فطوله — كما زعموا — ثلث ألف ذراع ، يأخذ الحوت من قاع البحر ، فيشويه فى عين الشمس [1] !! ومن ذلك أحاديث الخضر وإنه عاش من لدن موسى عليه السلام وحتى الآن ، يقول ابن القيم [ت ٧٥١] « ومنها — أى الموضوعات — الأحاديث التى يذكر فيها الخضر وحياته ، كلها كذب ، ولا يصح فيها حديث واحد » [2] .

٦ — مخالفته للقواعد العامة فى العمل والأخلاق .

فقد سار المجتمع الإسلامى على قواعد ثابتة أرسى أصولها القرآن الكريم والسنة المطهرة ، فما ورد مخالفا لها حكم عليه بالوضع ؛ إذ القرآن والسنة فى الذروة من النظم الاجتماعية ، ومن تلك الموضوعات ما ورد فى ذم الدنيا والتحذير منها ، فقالوا عليه ﷺ : « لو أن عبداً أدى جميع ما افترض عليه ، إلا أنه كان محباً للدنيا ، نادى منادى يوم القيامة . ألا إن فلانا أحب ما أبغض الله » [3] وأنه قال مخاطباً عائشة « إن معك اللحوق بى فلا تخالطن الأغنياء ، ولا تستبدلى ثوباً حتى ترقعيه » [4] وكذلك ذم العمل والعمال ، كذم الباعة والتجار والزراع والحاكة ، كقولهم « شرار أمتى التجار والزراع » [5] أما ماورد مخالفاً لقواعد الأخلاق كحديث

(١) انظر : المنار ص ٣٦ ، ٣٧
(٢) المنار المنيف ص ٦٧
(٣) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣١٧
(٤) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٢٣
(٥) اللآلىء المصنوعة : للسيوطى ج ص ١٤٢

« جور الترك ولا عدل العرب »[1] فالعدل مقدم على الجور فى النقل والعقل فهذا كلام ساقط .

٧ — مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة فى عصر النبى ﷺ :

مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر ، ورفع الكلفة والسخرة عنهم بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية بن أبى سفيان ، فهذا كذب من وجهين تاريخين :

أولهما : أن الجزية لم تكن معروفة عام خيبر ، فلم يعرفها الصحابة ولا العرب إلا عام تبوك حين نزلت آية الجزية ، وثانيهما : أن سعداً قد توفى عام الخندق قبل عام خيبر ، ومعاوية إنما أسلم عام الفتح بعد عام خيبر . وبهذا ومثله من وجوه عشرة سردها ابن القيم [ت ٧٥١] فى المنار المنيف تبين كذب اليهود فى وضعهم لهذه الوثيقة[2] ، وكأحاديث دخول الرسول ﷺ فى الحمام ، مع أن الثابت تاريخيا عدم وجود الحمام فى الجزيرة العربية زمنه ﷺ[3] .

(١) أنظر : المنار المنيف ص ١٠٢ — ١٠٥

(٢) أنظر : السنة ومكانتها : ص ١١٨ ، السنة قبل التدوين ص ٢٤٦ مباحث ص ١٦

المطلب الثالث

مايقترن بالحديث من قرائن جانبية تدل على وضعه ومنها

١ — أن يكون خبراً عظيماً لايرويه إلا واحد : فإذا ادعى على النبى ﷺ أمر جسيم ظاهر ، متوافر الدواعى على نقله ، كأن يكون فعله أمام الصحابة ثم لايرويه إلا واحد فهذا قرينة واضحة تدل على وضعه ، ويمثل له المحدثون بحصر العدو للحاج عن البيت ، وينقل الخطيب على المنبر ، ثم لايروى ذلك وينقله إلا واحد ، فهذا دليل على كذب الخبر ، لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار فى ذلك[1] .

ومن ذلك قصة غدير خم ، وأن النبى ﷺ أخذ بيد على رضى الله عنه على رؤوس الاشهاد ، وهم راجعون من حجة الوداع ، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ، ثم قال : « هذا وصى ، والخليفة من بعدى ، فاسمعوا له وأطيعوا »[2] فكيف يتفق كل الصحابة على كتمان أحد أصول الحكم فى دينهم وهو الإمامة ، ثم لايرويه إلا واحد بل واحدة . . إن هذا لشىء عجاب ! ! .

٢ — أن يكون مما يلزم المكلفين علمه والعمل به أو اعتقاده ثم لايرويه إلا واحد[3] : فهذا دليل على وضعه واختلاقه ، لأن الله عز وجل قد تكفل بحفظ هذا الدين ، وإبلاغه للخلف بواسطة الصحابة الكرام والتابعين

(١) توضيح الأفكار ج ٢ ص ٩٦

(٢) الحديث النبوى [الحاشية] للصباغ ص ١٢٦

(٣) أنظر : توضيح الأفكار ج ٢ ص ٩٧

فكيف يتفقون على السكوت عليه ، وقد حرم عليهم كتمان العلم ، وذلك كأن يتضمن زيادة ركن من أركان الدين أوسننه ، كما ورد فى الموضوعات من الصلوات والصيام كصلاة الرغائب والتسبيح وصيام رجب ونحو ذلك ، أو يتضمن زيادة إعتقاد كما ورد فى أحاديث الإرجاء والتجسيم ، وكما فى خلافة المسلمين كالنص على على ونحو ذلك :

٣ — أن يتضمن تأييد نحلة مبتدعة أو مذهب سياسى[1] : فما كان مبتدعاً فى الدين ، لايمكن أن يتحدث فيه الرسول ﷺ ، كما رووا « القرآن كلام الله لاخالق ولا مخلوق ، ومن قال غير ذلك فهو كافر »[2] وكذلك كل ماورد مؤيداً للمذاهب السياسية كلها من أموية وعباسية وشيعة ، كلها موضوعة ، كحديث « نظر النبى ﷺ إلى العباس مقبلا فقال ، هذا عمى ، أبو الخلفاء الأربعين ، أجود قريش كفاً وأجلها »[3] .

٤ — أن ينقب عنه طالبه فلا يوجد فى صدور العلماء الأثبات ، ولا فى بطون كتب الأحاديث الثابتة : قال الفخر الرازى [ت ٦٠٦] « ومنها أن يروى الخبر فى زمن قد استقرئت فيه الأخبار ودونت ، فيفتش عنه فلا يوجد . . فأما فى عصر الصحابة وما تقرب منهم فلا »[4] قال السيوطى [ت ٩١١] بعدما أورد ما استحسنه ابن الجوزى [ت ٥٦٧] من قول القائل « إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول

(١) أنظر : الحديث النبوى ص ١٣٣

(٢) الموضوعات ج ١ ص ١٠٦ — ١٠٧

(٣) الحديث والمحدثون : لأبى زهو ص ٢٦٢

(٤) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٧

ويناقض الأصول فاعلم أنه موضوع » قال « ومعنى مناقضته للأصول : أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة »[1] .

٥ — أن يتضمن إدعاء للتعمير أو المكاشفة[2] : فادعاء الراوى أنه أدرك الرسول ﷺ وقد بلغ من العمر غير ماجرت به سنة الله تعالى ، كحديث نسطور الرومى « كنت مع النبى ﷺ فى غزوة تبوك فسقط سوطه منه فرفعته فقال : مد الله فى عمرك مداً ، فعشت بعده ثلاثمائة عام ، وقبل دعائه ثلاثين عاما »[3] فهذا كذب ، لأن آخر الصحابة عامر ابن الطفيل ، مات سنة ١١٠ هـ كما هو معلوم .

وكذلك إدعاء بعض الصوفية المكاشفة وأنه تلقى من النبى ﷺ بواسطتها وأنه حدثه بحديث كذا وكذا ، فهذا كذب موضوع ، وكذلك إذا أدعى السماع عن الرسول ﷺ عن طريق الرؤيا — المنام — لأنها لا يثبت بواسطتها حكم شرعى ، لما يعتورها من الخطأ والوهم[4] ، ولا يثبت بمثلها حديث نبوى ، كما فى حديث : « ياشيخ : إن أردت السلامة ، فاطلبها من سلامة غيرك منك » فقد أدعى بعضهم أنه سمعه من النبى ﷺ فى المنام[5] .

٦ — أن يشتمل على تواريخ الأيام المستقبلية : فإذا ورد فى الحديث

(٤) تدريب الراوى ج ١ ص ٢٧٧

(٥) أنظر مباحث فى تدوين السنة ص ٦٧

(١) ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤١٩

(٢) أنظر : مباحث فى تدوين السنة ص ٦٨

(٣) المصنوع : للقارى ص ١٧٥

فى تاريخ كذا يكون كذا — بالتحديد — فهو موضوع، لأن الرسول ﷺ لا يعلم الغيب « قل لا أقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب »(١)

وثانيا : لأنه وضح كذبها وبان ، من ذلك قولهم على لسانه ﷺ « عند رأس مئة يبعث الله ريحا باردة يقبض الله فيها روح كل مؤمن ، إذا كانت سنة ١٥٠ فخير أولادكم البنات ، وإذا أنت على أمتى ٣٨٠ سنة فقد حلت لهم العزبة والترهب على رؤوس الجبال »(٢) .

٧ — أن يكون بكلام الأطباء أشبه : فالرسول ﷺ طبيب قلوب ومجتمعات لا طبيب أبدان ، ومن ذلك حديث « الهريسة تشد الظهر ، أكل السمك يوهن الجسد »(٣) وحديث « الباذنجان شفاء من كل داء فيه »(٤) وحديث « المعدة حوض البدن والعروق إليها واردة .. الحديث طويل بهذا التفصيل » .

قال الدارقطنى [ت ٣٨٥] : تفرد برفعه ابن جريج ولم يسنده غيره ، وكان طبيبا فجعل له إسناداً (٥) .

---

(١) سورة الأنعام آيه ٥٠
(٢) المنار المنيف ص١١١
(٣) المرجع السابق ص ٦٤
(٤) اللآلىء المصنوعة جـ٢ ص ٢٢٤
(٥) « « جـ ٢ ص ٢٠٨

المطلب الرابع

الملكة القوية

فلأهل الحديث ملكة قوية يميزون بها بين الصحيح والموضوع ، لممارستهم أحاديث الرسول ﷺ وسماعهم لها ، إذ أن لها جرس خاص يداعب أوتار القلوب المؤمنة ، يقول الإمام ابن القيم [ت ٧٥١] « وإنما يعلم ذلك — أى : الحديث الموضوع بغض النظر عن سنده — من تضلع فى معرفة السنة الصحيحة وأختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وصار له إختصاص شديد بمعرفة السنة والآثار ، ومعرفة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه .. بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ من أصحابه »(١) .

ورسول الله ﷺ هو أول من وضع هذه العلامة التى يستطيع العلماء التميز بواسطتها بين الصحيح والموضوع ، فهاهو يقول (إذا سمعتم الحديث تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد فإنا أبعدكم منه)(٢) ويقول الربيع بن

---

(١) المنار المنيف ص ٤٤
(٢) رواه الإمام أحمد فى مسنده فى مسند أبى حميد الساعدى ٤٢٥/٣ كما رواه فى مسنده فى مسند أبى أسيد الساعدى ٤٩٧/٥ ورواه البزار فى مسنده كما فى كشف الأستار ١ /١٠٥—١٠٦ حديث رقم ١٨٧ فى كتاب العلم باب معرفة أهل الحديث بالصحة والضعف كلاهما بالسند إلى عبد الملك ابن سعيد بن سويد الأنصارى قال سمعت أبا حميد وأبا أسيد يقولان ... =

الخشيم [ت ٦٣] « إن للحديث ضوءاً كضوء النهار يعرف، وظلمة كظلمة الليل تذكر »[1] ويقول ابن الجوزى [ت ٥٩٧] « الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم وينفر منه قلبه فى الغالب »[1] ويقول ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) : كثيراً مايحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروى وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النبى هيأة نفسانية، وملكة قوية، عرفوا بها مايجوز أن يكون من ألفاظ النبى ومالا يجوز »[2].

ومما تقدم يتبين لنا الشعور النفسى الذى يحس به علماؤنا الأبرار تجاه الأحاديث الموضوعة وكيف كانوا يعرفونها، ولعلك تتساءل معى: ماأصل هذه الملكة ومنبعها؟ هل هى موهبة أم مكتسبة؟ يرى بعض العلماء: أنها إلهام من الله لهم، يقول ابن المهدى (ت ١٩٨) « معرفة

= فذكراه مرفوعا إلى رسول الله ﷺ، ولفظ الإسناد للبزار، ثم قال: لانعلمه يروى من وجه أحسن من هذا، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/١٤٩/ ١٥ عن أبى حميد وأبى أسيد . . . به، ثم قال: رواه أحمد والبزار ورجاله رجال الصحيح .

ورواه ابن سعد فى الطبقات ٣/٣٨٧-٣٨٨ بسنده إلى أبى أسيد ... به مرفوعا قال الألبانى بعد سياقه لإسناد ابن سعد قال: وهذا سند حسن وهو على شرط مسلم (سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٣٦٨ - ٣٧٠ حديث رقم ٧٣٢)

(١) قواعد التحديث : للقاسمى ص ١٦٥

(٢) تدريب الراوى للسيوطى ص ٢٧٥

(٣) قواعد التحديث ص ١٦٥

الحديث الهام »[1] والواقع أن ملكة معرفة الحديث الموضوع حاصلة لعلمائنا الأجلاء من إدمان النظر فى سيرة الرسول ﷺ ومعرفة الأحاديث الصحيحة، ومن قراءة الأحاديث الموضوعة والإطلاع على سير الوضاعين وشناعاتهم :

---

(١) قواعد فى علوم الحديث : للتهانوى ص ٤٥٧

خاتمة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد انتهيت بفضل الله ومنته مما أردت بيانه فى أسباب الوضع وعلاماته وهى — كما أسلفت فى المقدمة — دراسة مختصرة أردت من خلالها إيضاح أسباب هذا الوباء الفكرى والاجتماعى وتشخيص علاماته ، ليكون هذا العمل مساهمة منى فى سبيل التعريف به والتخفيف من آثاره .

ويمكن تلخيص أهم الفرائد الفكرية والفوائد العلمية من هذا البحث فيما يلى :

١ — إن الحديث الموضوع هو شر الحديث الضعيف وأوهاه ، وإنما أدرجه العلماء تحت هذا القسم لأجل التنبيه عليه وبيان حاله ، وإلا فهو لا يدخل فى تعريف الحديث الاصطلاحى أصلا .

٢ — إن وضع الحديث على الرسول ﷺ فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ، فهو من أكبر كبائر الذنوب ، ويستحق واضعه المتعمد لذلك أشد العقوبات فى الدنيا والآخرة .

٣ — إن العلماء متفقون على تحريم رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان حاله والتصريح بأنه موضوع ، ولا يعتبر فى هذه العصور المتأخرة إيراد إسناده كافياً فى الدلالة على وضعه ، بل لابد من التصريح بذلك .

٤ — كما عرفنا من خلال هذا البحث أن قضايا السياسة والخوض فيها هى أساس كل مشكل ورأس كل بلاء فهى أول الأسباب التى أوجدت الوضع فى الحديث ، وذلك حينما يخوض فيها العامة من الناس وأنصاف المثقفين والمتعلمين .

٥ — إن الزندقة غطاء فكرى استغله الملاحدة والشعوبيون والفلاسفة وغيرهم ممن أعمى الله بصيرته ، فتدثروا به وراحوا باسم العلم والمعرفة يبثون سمومهم ويفرزون قيحهم . . . ومنه الأحاديث الموضوعه . . . . ولكن كان علماء الأمة لهم بالمرصاد كما تبين فى موضعه .

٦ — إن التعصب بجميع أشكاله وصوره سواء كان لمذهب أو فكرة أو جنس أو لغة . . . إذا زاد عن حده المشروع فإنه ينقلب وبالا على صاحبه ويجره إلى أمور منكرة كالوضع على رسول الله ﷺ كما أوردنا .

٧ — إن طلب المنفعة الشخصية والمصلحة الذاتية سواء كانت منصباً أو مالا أو شهرة . . . إلى غير ذلك ، ينبغى أن تكون فى حدود الأطر الشرعية ولا تتعداها . . . وقد عرفنا من خلال البحث نماذج ممن باعوا دينهم بعرض من الدنيا وانغمسوا بسبب ذلك فى حمأة الوضع .

٨ — كما عرفنا من خلال هذا البحث أن علماءنا الأفاضل رحمهم الله قد تصدوا لظاهرة الوضع ودروسوها واستعرضوا أحاديث الوضاعين وعرفوها حق المعرفة . . . . . ثم سجلوا لنا علامات لا تخطىء ودلالات لا تخيب نعرف من خلالها الأحاديث الموضوعة

ونستدل بها عليها ، وهذه العلامات تقع تارة فى الإسناد وتارات أخرى تكون فى المتن .... على ما سبق تفصيله فى موضعه .

وفى ختام هذا البحث أسأل الله عز وجل أن ينفع به ويجعله خالصا لوجهه وأن يتقبله منى إنه سميع مجيب وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

١ — القرآن الكريم : كتاب الله عز وجل .

٢ — الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب الأمير علاء الدين على بن بلبان الفارسى ، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت ، طبع ونشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ .

٣ — الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة [الموضوعات الكبرى] للعلامة نور الدين على بن محمد المشهور بالملا على القارى تحقيق وتعليق الشيخ محمد الصباغ ، الطبعة الأولى ، نشر مؤسسة الرسالة سنة ١٣٩١ هـ .

٤ — أصول الحديث ، علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب الطبعة الثالثة ، مطبعة دار الفكر سنة ١٣٩٥ هـ .

٥ — الباعث الحثيث . شرح اختصار علوم الحديث المتن للحافظ ابن كثير والشرح للشيخ أحمد محمد شاكر الناشر دار الكتب العلمية فى بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ .

٦ — تحذير الخواص من أكاذيب القصاص : للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ، تحقيق الشيخ محمد بن لطفى الصباغ منشورات المكتب الإسلامى بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢ هـ .

٧ — تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى : المتن : للامام

النووى ، والشرح للإمام جلال الدين السيوطى منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ .

٨ — تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة للشيخ أبى الحسن على بن محمد بن عراق الكنانى ، حققه وراجع أصوله وعلق عليه عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ، طبع ونشر دار الكتب العلمية فى بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤٠١ هـ .

٩ — توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار : للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعانى ، تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد طبع دار السعادة بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦ هـ وأعادت تصويره ونشره دار الفكر بدمشق .

١٠ — حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر المتن : الحافظ ابن حجر ، والحاشية : للشيخ عبد الله ابن حسين خاطر السمين ، مطبعة شركة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ .

١١ — الحديث النبوى : مصطلحه ، بلاغته : للشيخ محمد ابن لطفى الصباغ طبع ونشر المكتب الإسلامى فى بيروت الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢ هـ .

١٢ — الحديث والمحدثون للشيخ محمد محمد أبو زهو طبع شركة المطبعة المصرية بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٧٨ هـ

١٣ — حلية الأولياء ، وطبقات الأصفياء : للحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى ، طبع دار الكتاب العربى فى بيروت الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٥ هـ .

١٤ — دفاع عن الحديث النبوى وتفنيد شبهات خصومه : كتاب

جمع فيه ثلاث مقالات لكل من : محب الدين الخطيب وسليمان الندوى ومصطفى السباعى طبع فى مطبعة الإمام بالقاهرة .

١٥ — سلسلة الأحاديث الصحيحة وشىء من فقهها وفوائدها للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى طبع المكتب الإسلامى فى بيروت الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٥ هـ .

١٦ — سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء فى الأمة للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى طبع المكتب الإسلامى بيروت الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٥ هـ .

١٧ — السنة قبل التدوين : للدكتور محمد عجاج الخطيب طبع دار الفكر بدمشق الطبعة الثانية سنة ١٣٩١ هـ .

١٨ — السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى السباعى طبع مطبعة المدنى بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩ هـ .

١٩ — سنن ابن ماجة : للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى « ابن ماجة » حقق نصوصه ورقمه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى طبع دار إحياء التراث العربى بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٣٩٥ هـ :

٢٠ — سنن أبى داود : للإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى ، تحقيق وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد طبع ونشر دار الحديث بحمص ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٩ - ١٣٩٤ هـ .

٢١ — سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذى تحقيق وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف ، طبع ونشر دار الفكر فى بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ .

٢٢ — سنن الدارمى : للإمام الحافظ أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل الدارمى طبع ونشر دار الكتب العلمية ودار إحياء السنة النبويه فى بيروت بلبنان .

٢٣ — سنن النسائى (الصغرى ، المجتبى) للامام الحافظ أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائى . طبع فى المطبعة المصرية بالأزهر بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ ، وقد أعيد تصويره بعنايه وفهرسة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فى طبعته الثانية سنة ١٤٠٦ هـ طبعة دار البشائر الإسلامية فى بيروت ونشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

٢٤ — شرح النووى على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج) للامام محى الدين يحيى بن شرف النووى طبع المطبعة المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ وأعادت تصويره مكتبة دار الفكر فى الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ .

٢٥ — شرح القصيدة الطحاوية للعلامة صدر الدين على بن أبى العز الحنفى ، طبع مؤسسة الرسالة فى بيروت سنة ١٤١٣ هـ .

٢٦ — صحيح البخارى (الجامع الصحيح المختصر) للامام الحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، مطبوع مع شرحه فتح البارى ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ ، ونشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

٢٧ — صحيح مسلم . للامام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى . تحقيق وترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ وأعادت تصويره دار إحياء التراث العربى .

٢٨ — الطبقات الكبرى . لأبى عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصرى طبع ونشر دار صادر فى بيروت سنة ١٣٧٦ - ١٣٨٨ هـ .

٢٩ — علوم الحديث : (مقدمة ابن الصلاح) للامام أبى عمرو عثمان ابن عبد الرحمن الشهر زورى المشهور بابن الصلاح مطبعة الأصيل فى حلب ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦ هـ .

٣٠ — علوم الحديث ومصطلحه : للدكتور صبحى الصالح طبع دار العلم للملايين فى بيروت الطبعة الخامسة سنة ١٣٩٨ هـ .

٣١ — فتح البارى بشرح صحيح البخارى : للامام أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، رقمه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى ، أخرجه وصححه محب الدين الخطيب طبع المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ ، ونشرته مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

٣٢ — فتح المغيث شرح ألفية الحديث : للامام محمد بن عبد الرحمن السخاوى طبع مطبعة العاصمة بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ .

٣٣ — الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للعلامة محمد بن على الشوكانى ، بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمى طبع مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٨٠ هـ .

٣٤ — قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، للشيخ محمد جمال الدين القاسمى مطبعة دار إحياء الكتاب العربى بمصر الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠ هـ .

٣٥ — قواعد فى علوم الحديث : للشيخ ظفر بن أحمد التهانوى طبع دار القلم فى بيروت الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٢ هـ .

٣٦ - الكامل فى ضعفاء الرجال ، للإمام الحافظ أبى أحمد عبد الله ابن عدى الجرجانى ، طبع ونشر دار الفكر فى بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥ هـ .

٣٧ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى ، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى طبع مؤسسة الرسالة فى بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ .

٣٨ - الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبى البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال ، تحقيق عبد القيوم ابن عبد رب النبى ، طبع ونشر دار المأمون للتراث بدمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ .

٣٩ - اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة : للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى طبع ونشر المكتبة الحسينية فى مصر الأولى سنة ١٣٥٢ هـ .

٤٠ - مباحث فى تدوين السنة المطهرة : للشيخ أبى اليقظان عطية الجبورى ، طبع المطبعة العربية بالقاهرة الحديثة بالقاهرة .

٤١ - مجلة أضواء الشريعة العدد ٦ بحث (الفوائد الموضوعة فى الأحاديث الموضوعة) تأليف العلامة الشيخ مرعى بن يوسف الكرمى . تحقيق الشيخ : محمد الصباغ والمجلة تصدرها كلية الشريعة بالرياض طبع المطابع الأهلية بالرياض عام ١٣٩٥ هـ

٤٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى ، الناشر دار الكتاب العربى فى بيروت الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٢ هـ .

٤٣ - مسند الإمام أحمد : للامام أبى عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى ،

طبع المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ وأعادت تصويرة ونشره مطبعة المكتب الإسلامى فى بيروت سنة ١٣٨٩ هـ .

٤٤ - المصباح فى أصول الحديث : للأستاذ قاسم بن عبد الجبار الانداجانى ، طبع مطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٣٧٩ هـ .

٤٥ - المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى) للعلامة نور الدين بن على بن المشهور بالملاعلى القارى تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، طبع فى دار لبنان ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ .

٤٦ - المعجم الأوسط للامام الحافظ أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى ، تحقيق الدكتور محمود الطحان طبع ونشر مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .

٤٧ - المنار المنيف فى الصحيح والضعيف للامام ابن قيم الجوزية تحقيق وتخريج الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبع ونشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠ هـ .

٤٨ - منهج ذوى النظر فى شرح منظومة علم الأثر للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسى طبع مطبعة مصطفى البابى بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٣٧٤ هـ .

٤٩ - الموضوعات : للامام أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة والطابع دار المجد بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦ هـ .

٥٠ - ميزان الاعتدال : للامام أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ، تحقيق ، على محمد البجاوى ، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ .